



العدالة الآن! صدّقوا من أجل
حماية جميع حقوق الإنسان

حملة التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنفاذه

البروتوكول الاختياري للعهد الدولي
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ملف أدوات للتحرك | الكتيب الرابع

أدوات لكسب تأييد بلدكم
والدعوة إلى التصديق على
البروتوكول الاختياري وتنفيذه

الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أعدّ هذه الكتيبات الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضم الائتلاف أفراداً ومنظمات من شتى أنحاء العالم يجمعها هدف تعزيز الائتلاف حول البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصديق عليه ووضع موضع التنفيذ.

ويمنح البروتوكول الاختياري للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأهلية لتلقي الشكاوى المرفوعة ضد الدول الأطراف، ونظرها، عندما تنتهك هذه الدول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكرسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونأمل في أن توفر هذه الكتيبات المعلومات والمادة المناسبتين لتيسير العمل الدعوي في هذا الشأن على المستويين الدولي والوطني.

وتضم السلسلة أربعة كتيبات.

الكتيب الأول: جدد معلوماتك بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وناقش أحكام العهد التي يرمي البروتوكول الاختياري إلى تعزيز ما تكرسه من التزامات. وبيّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتزامات الدول بمقتضى العهد، ودور اللجنة، والتحديات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها بصورة قانونية.

الكتيب الثاني: لمحة عامة: البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإجراءات اعتماد البروتوكول والتصديق عليه، وصلاحيات اللجنة في تلقي الشكاوى المرفوعة ضد الدول الأطراف والنظر فيها.

الكتيب الثالث: لماذا ينبغي على الدول أن تصدّق على البروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ ويرسم الملامح العريضة لبعض الحوافز المهمة التي تدفع الدول إلى التصديق على البروتوكول الاختياري وإلى تنفيذ أحكامه. كما يفنّد الأساطير التي تشكك في إمكان إخضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشروط المقاضاة ويوفر الأدوات التي تيسّر الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه على الصعيد الوطني.

الكتيب الرابع: أدوات من أجل كسب تأييد بلدكم والدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه، ويتضمن معلومات وموارد ونماذج لمساعدتكم في جهودكم من أجل كسب التأييد للتصديق على البروتوكول الاختياري ووضع موضع التنفيذ.

وبالإمكان إصدار نسخ من أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو تكييفه بناء على إذن من المؤلفين، شريطة توزيع الأجزاء التي يتم نسخها مجاناً أو لتغطية النفقات (وليس لتحقيق الربح) فحسب، والإشارة إلى الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري بصفته جهة التأليف. وسيتمنّى ائتلاف المنظمات غير الحكومية تزويده بنسخة من أية مادة يستخدم فيها جزء من المعلومات الواردة في هذه السلسلة.

© الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

c/o ESCR-Net
211 East 43rd Street, Suite 906
New York, NY 10017
United States
Tel +1 212 681 1236
Fax +1 212 681 1241
Email op-coalition@escr-net.org

www.escr-net.org

وتتولى قيادة الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجنة دائمة تضم ممثلين عن المنظمات التالية: منظمة العفو الدولية، ومركز حقوق السكن وعمليات الإخلاء، ومركز قانون المجتمعات المحلية، والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشبكة الغذاء أولاً للمعلومات والتحرّكات، واللجنة الدولية للقضاة المحلفين، والفدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان، ومراقبة العمل الدولي بشأن حقوق المرأة - آسيا والمحيط الهادئ، ومركز دعاوى الحقوق الاجتماعية، وبرنامج الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. وتتولى شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملية تنسيق أنشطة الائتلاف.



الكتيب الرابع:

أدوات لكسب تأييد بلدكم والدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه

إن وضع استراتيجية للتصديق* على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (البروتوكول الاختياري) وتنفيذه ينبغي أن يُنظر إليه في إطار هدف أوسع وهو إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واستناداً إلى التجارب السابقة والمبادرات والدروس المستفادة من جماعات حقوق الإنسان، فإن المادة المقدمة في هذا الكراس تتضمن معلومات وأفكاراً عملية ونماذج للعمل مع المسؤولين والممثلين الحكوميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما أنها تبين المبادئ العامة والأدوات والآليات التي تساعدكم في اعتماد استراتيجية لكسب التأييد للتصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه. وينبغي ملاءمة الموارد المقدمة في هذا الدليل مع المقاربة المفضلة لمنظمتكم وتكييفها مع الظروف الخاصة لبلدكم.

* بينما يشير هذا الكراس إلى التصديق، يجدر العلم بأن الانضمام وسيلة أخرى تصبح بواسطتها دولة ما طرفاً في البروتوكول الاختياري. للإطلاع على تفسير الفرق بين التصديق والانضمام أنظر الكراس 2، الفصل x.

المحتويات

4	الباب الأول: أدوات لكسب تأييد بلدكم والدعوة إلى التصديق
4	1. وضع استراتيجية للتصديق على البروتوكول
5	2. القيام بحملة للتصديق على البروتوكول
7	3. كسب تأييد حكومة بلدكم
7	أ. رسائل إلى الحكومة
9	ب. الاتصالات الهاتفية
9	ج. الاجتماعات
11	د. حلقة دراسية للخبراء
11	4. إنشاء ائتلاف وطني
12	5. ضغط الأقران: كسب تأييد الدول الأطراف لترويج التصديق على البروتوكول
12	6. الحملات العامة والعمل الإعلامي
12	أ. قبل التصديق
19	ب. أثناء عملية التصديق
21	7. التقييم والمتابعة
22	الباب الثاني: بعد التصديق: ما الذي ينبغي القيام به أيضاً؟
22	1. إنتخاب أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
22	أ. عملية الانتخاب والترشيح
22	ب. الانتخاب الأول للجنة بعد اعتماد البروتوكول الاختياري
24	ج. ما هي أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية؟
24	د. الأنشطة الموصى بها
25	هـ. مقترحات بشأن أنشطة إضافية
25	و. مقترحات بشأن مستهدفين إضافيين
26	2. زيادة الوعي وبناء القدرات بشأن استخدام البروتوكول الاختياري
26	أ. الأنشطة الموصى بها
27	3. تقديم الشكاوى إلى اللجنة
27	4. دعوة الدول إلى قبول إجراءات التحري والرسائل المتبادلة بين الدول بموجب البروتوكول الاختياري
28	5. الدعوة إلى تعزيز الإنصاف على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني

الباب الأول: أدوات لكسب تأييد بلدكم والدعوة إلى التصديق

1. وضع استراتيجية للتصديق على البروتوكول

من المرجح أن تنجح استراتيجية التصديق على البروتوكول الاختياري في الأجل الطويل إذا كانت جزءاً من استراتيجية أكبر لتحقيق المساواة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدكم.

وفي الوقت الذي قد تركز الخطوات الأولية على كسب تأييد الحكومة، حيثما تسمح مواردكم بذلك، فإن من الأهمية بمكان تربية الجمهور وشن الحملات وبناء قدرات القواعد الشعبية لمنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية لزيادة الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأساليب مراقبة تنفيذها.

عند تصميم استراتيجيتكم، ينبغي أن تجيبوا عن الأسئلة التالية:

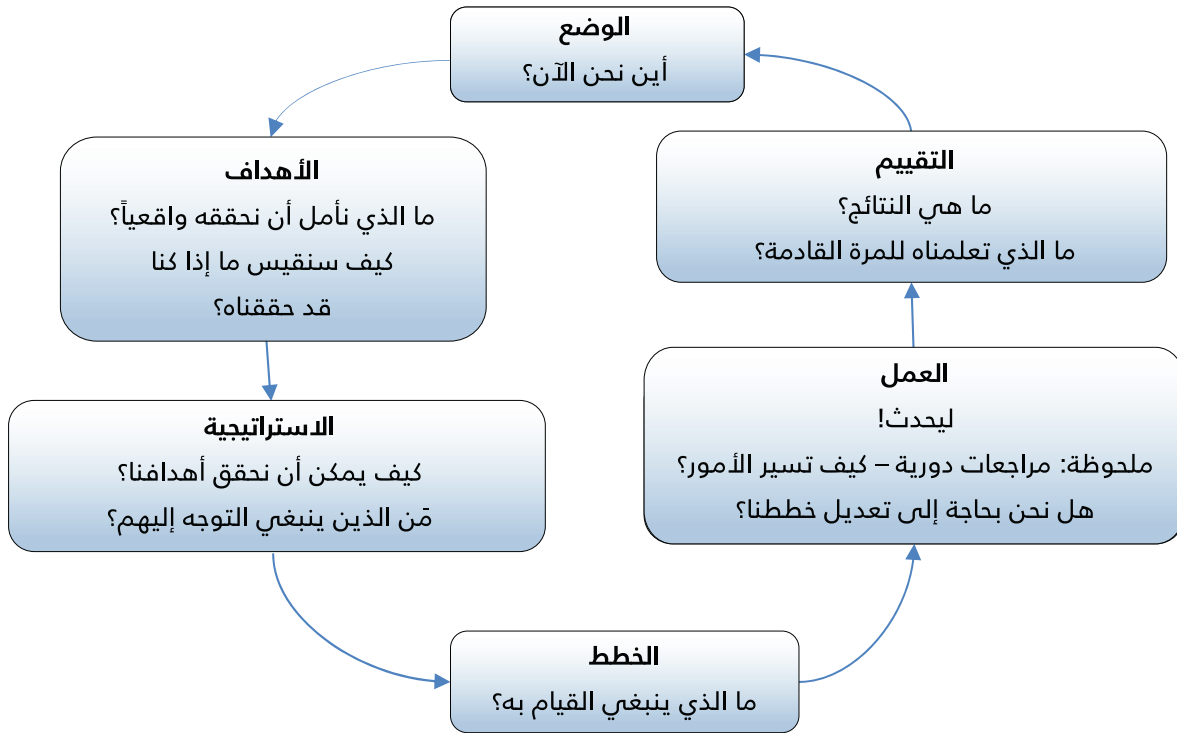
- ◀ ما هي المقاربة العامة لحكومة بلدكم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
- ◀ ما هو موقف حكومة بلدكم من البروتوكول الاختياري؟ ما هو موقفها خلال المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الاختياري؟¹ هل هناك قضايا محددة أو فاعلون رئيسيون داخل الحكومة يشكلون عقبات أمام التصديق على البروتوكول؟
- ◀ هل صدّق بلدكم على آليات دولية معنية بشكاوى حقوق الإنسان؟ (الحقوق المدنية والسياسية مثلاً)، أو قانون العمل أو القانون الجنائي (وخاصة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)؟ ما هو الموقف من هذه المعاهدات التي لم يصبح بلدكم دولة طرفاً فيها؟ فبالنسبة لبعض البلدان، يتعلق اعتراضها على البروتوكول الاختياري باعتراض أعم على التدقيق الدولي، وليس على قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضي بشأنها. وربما يكون من المفيد معرفة القضايا بموجب آليات الشكاوى ضد حكومة بلدكم ونتائجها.
- ◀ هل يعتبر بعض أو جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للتنفيذ قانونياً بموجب دستور بلدكم وقوانينه؟ هل أصدرت المحاكم أحكاماً بشأن هذه الحقوق؟
- ◀ هل ثمة وعي أو اعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوساط الجمهور العام؟ هل تمثل حملة التصديق فرصة جيدة لتعزيز الوعي بهذه الحقوق في بلدكم وتحدي المتشككين؟ أم أن من الأفضل تأمين التصديق أولاً، ومن ثم شن حملة بشأن القضايا المحددة المتعلقة بهذه الحقوق؟
- ◀ وعلى أساس ما سبق، هل يعتبر التصديق ممكناً في الأجل القصير أو المتوسط؟ إذا كان الجواب بنعم، فربما ترغبون في التركيز على كسب التأييد، ومن ثم على الحملة. أما إذا كان الجواب بالنفي، فإن الحملة يمكن أن تشكل الأولوية الأولى، ويتبعها بناء ائتلاف من أجل التصديق.
- ◀ هل الحملة ضرورية لوضع القضية على جدول أعمال الحكومة؟ وإذا كانت الحكومة تنظر إلى التصديق باستحسان، فما نوع التحركات التي من شأنها أن تكون حاسمة؟
- ◀ هل المنظمات الأخرى التي تعمل بشكل محدد من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهتمة بالدعوة إلى حقوق الإنسان في بلدكم؟ هل هي مهتمة بالعمل من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري؟ وما هي الاستراتيجيات التي تهتم بها؟ هل هناك إمكانية للعمل المشترك لدعم التصديق على البروتوكول الاختياري؟ يمكنكم معرفة المنظمات غير الحكومية والأفراد الأعضاء في ائتلاف المنظمات غير الحكومية للتصديق على البروتوكول الاختياري في بلدكم بزيارة موقع الائتلاف على شبكة الإنترنت: www.opicescr-coalition.org، أو بالاتصال بالعنوان الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org. وبالإضافة إلى ذلك، فربما يكون للمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في الائتلاف فروع وطنية أو شركاء وطنيون في بلدكم، ممن يعملون من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري أو ممن لديهم اهتمام بذلك.² كما أنه سيكون من المفيد تحديد منظمات المجتمع المدني والأفراد الأعضاء في الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن التعرف على هؤلاء الأعضاء بالرجوع إلى الموقع: <http://www.escr-net.org/members>.³

1 يمكنك الحصول على هذه المعلومات من ائتلاف المنظمات غير الحكومية عبر البريد الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org، والكراس 2، الملحق 1.

2 تشمل هذه المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية: منظمة العفو الدولية [<http://www.amnesty.org>]/، مركز حقوق السكن وعمليات الإجلاء [www.cohre.org]/، شبكة المعلومات والعمل- الغذاء أولاً [<http://www.fian.org>]/، اللجنة الدولية لفقهاء القانون [<http://www.icj.org>]/، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان [<http://www.fidh.org/-english>]/، المنظمة الدولية لمراقبة التحرك من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ [<http://www.iwraw-ap.org>]/، وبرنامج الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية [<http://www.pidhdd.org>].

3 الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي مبادرة لمجموعات وأفراد من شتى أنحاء العالم، ممن يعملون من أجل ضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال حقوق الإنسان. وهذه الشبكة عضو في اللجنة التوجيهية لائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري، التي تعمل على تنسيق حملة «البروتوكول الاختياري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

◀ إن خلق استراتيجية تصديق وتقييمها باستمرار أمر ضروري لاستغلال الموارد على أفضل نحو ممكن، ويكفل التماسك والاتساق في عملكم. كما أنه يمكنكم من تحديد النجاحات والأخطاء وتحسين قدرتكم على الاستجابة بصورة مرنة.



2. القيام بحملة للتصديق على البروتوكول

حالما تقرررون تأمين التصديق يتعين عليكم تقرير كيفية تحقيقه:

◀ **تحديد المؤسسات** في حكومة بلدكم التي تؤثر على موقف الحكومة بشأن البروتوكول الاختياري أو المسؤولة عن تشكيل هذا الموقف. وهذه المؤسسات ربما تشمل وزارة الخارجية أو وزارة العدل أو غيرهما من الوكالات. فهناك وزارات معينة أكثر تقبلاً للتصديق على البروتوكول في ظروف محددة من غيرها. فعلى سبيل المثال، تعتبر السمعة الدولية أكثر أهمية لدوائر الشؤون الخارجية مما هي بالنسبة لغيرها من الدوائر. ومن المهم تزويد هذه المؤسسات بالمحاجات التي يمكن استخدامها في العمليات الخاصة بالعلاقة بين الوزارات لمناقشة قضية التصديق.

◀ **تحديد الجهات التي ينبغي الاتصال بها**، وعلى أي مستوى حكومي. قدموا طلباً رسمياً للوزير المعني لاتخاذ الإجراء اللازم، وطلباً رسمياً لرئيس دائرة الخدمة المدنية ذات الصلة للعلم، أو طلباً غير رسمي لمسؤول مكتب للعلم. هل هناك أية آليات رسمية تقدم إليها منظمات حقوق الإنسان تقارير بشأن السياسات؟

◀ **تحديد العوامل التي يرجح أن يكون لها تأثير** على صانعي القرار الرئيسيين في الحكومة. ويمكن أن تشمل هذه العوامل اجتماعاً وجاهياً، أو سؤالاً علنياً يطرحه عضو في المجلس التشريعي، أو مقالة افتتاحية وتغطية إخبارية في وسائل الإعلام، أو ضغطاً عاماً من خلال كتابة رسائل إلى صانعي القرار في الحكومة (من قبيل السلطة التشريعية، أو الوزراء أو ممثلي الحكومة، أو التماس الرأي من موظفين في الوزارات أو خبراء مستقلين أو زملاء في الأحزاب السياسية أو لجان أو منظمات معينة.

◀ **تحديد القضايا الوطنية التي ينبغي ربط حملة التصديق بها**. لشحن حملة من أجل الوصول إلى العدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الضروري توضيح كيف يمكن أن يساعد ذلك في التصدي لبواعث القلق الرئيسية المتعلقة بهذه الحقوق. ومن الضروري أيضاً تبيين أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجذب دعم الجمهور والدعم السياسي للحملة. وقد تكون القضية الرئيسية هي حقوق العمال في بلد ما، أو أوضاع العشوائيات في بلد آخر.

- ◀ **تحديد القيود على التوقيت.** هل يجب أن يلتزم الأفراد الرئيسيون أو الهيئات الرئيسية بتحديد موقف بحلول تاريخ معين؟ هل هناك مواعيد نهائية لتقديم التقارير العامة قبل اتخاذ القرارات؟ (مثلاً: في عام 2011 ستمت تسمية المرشحين للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في انتخابات عام 2012). هل ستجري انتخابات قادمة تنطوي على إمكانية تغيير الحكومة؟ وما هو الموقف المحتمل للحكومة الجديدة؟ هل ستكون الفرصة أفضل مع الحكومة الحالية أم مع الحكومة القادمة؟
- ◀ **هل الهيئة التشريعية منخرطة بنشاط** في مناقشات تتعلق بالتصديق؟⁴ هل تقوم عادة بالتصديق على جميع المعاهدات التي تُطرح عليه لإقرارها؟ هل هناك لجنة معينة أو مجموعة عمل ذات اهتمام خاص، يمكن أن تمخّص اقتراحاً بالتصديق؟ هل هناك أعضاء في الهيئة التشريعية أعربوا عن اهتمامهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بالحماية القانونية لحقوق الإنسان؟
- ◀ **تحديد الأفراد الذين يتمتعون بتأثير** على السياسة الحكومية، من قبيل القضاة والأكاديميين. هل سيكون لديهم اهتمام بالانضمام إلى حملتكم أو بالمشاركة في إحدى مبادراتكم؟ هل سيكونون مهتمين بكتابة مقالة صحفية أو أكاديمية حول البروتوكول الاختياري؟
- ◀ **هل هناك مؤسسة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان؟** هل كانت نشيطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وإذا كان الجواب بالنفي، حاولوا مقابلة المسؤولين المعنيين لمعرفة الدور الذي يمكن أن يلعبوه في الدفع باتجاه التصديق.
- ◀ **تحديد المنظمات الرئيسية** التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتقليص معدلات الفقر (على المستويين الوطني والدولي)، وحقوق العمل وحقوق الأقليات وحقوق المهاجرين وغيرها من قضايا العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى المنظمات التي تعمل في مجال تقديم المساعدات القانونية، والتي أبدت اهتماماً باستخدام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز أهدافها. اتصلوا بها من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى أوسع قطاعات المجتمع وقاعدة الدعم التي تستندون لها.
- ◀ إذا كنتم تقومون بحملة عامة، ينبغي **تحديد وسائل الإعلام** أو الصحفيين الأفراد الذين لهم تأثير في قضايا حقوق الإنسان أو القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ◀ **مراقبة التغيرات والتطورات** التي قد تؤثر على موقف الحكومة بشأن قضايا محددة.
- ◀ **خلق شبكة من الصلات والمحافظة عليها** كمصادر للمعلومات وشركاء في الحملات ومستهدفين لكسب التأييد. وتشمل المصادر المنظمات غير الحكومية الأخرى ووسائل الإعلام وتقارير الهيئات الرسمية أو المستقلة التي تقوم بالتدقيق في سياسات الحكومة وإجراءاتها في بلدكم.



Photo: Ana María Suárez Franco

4 للاطلاع على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالتصديق على المستوى الوطني، انظر: الكراس 2: معلومات حول عملية التصديق على البروتوكول الاختياري.

تُظهر أنشطة كسب التأييد للحكومة وجود تأييد للبروتوكول الاختياري. وتتيح لكم الفرصة لتوضيح فوائد التصديق على البروتوكول والتصدي لأكثر التحديات شيوعاً. ويمكن توجيه أنشطة كسب التأييد إلى الموظفين المدنيين أو الوزراء أو السياسيين المتنفذين.

أ. رسائل إلى الحكومة

عادة ما تكون الرسالة هي الخطوة الأولى لكسب التأييد. أطلبوا من الحكومة التصديق على البروتوكول الاختياري قبل البدء بأية أنشطة أخرى للحملة، أذنين بعين الاعتبار أن الحكومة قد تفعل ما يطلب منها. وثمة عينة رسالة في نهاية هذا الفصل. وربما تكون النصائح التالية ذات فائدة:

ليكن التركيب واضحاً. إبدأوا الرسالة بالتعريف بأنفسكم وبالمنظمات الأخرى التي تكتبون معها الرسالة، إلا إذا كنتم معروفين لدى المرسل إليه أصلاً. أوضحوا باختصار سبب كتابة الرسالة، واذكروا بوضوح الإجراءات التي تطلبونها منها. فبالإضافة إلى التوقيع والتصديق، يمكنكم دعوتها إلى اتخاذ خطوات وسيطة – من قبيل تنظيم مؤتمر للنظر في سياق التصديق ووضع إطار زمني للتصديق وغيرها من الخطوات المطلوبة عادة للتصديق/الانضمام في بلدكم (كالتشاور بين الدوائر الحكومية المعنية). أظهروا كيف يمكن تحقيق الهدف وبيّنوا الفائدة التي تجنيها الحكومة. إختتموا الرسالة باقتراح الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها وأعلنوا سلفاً ما إذا كنتم تعتزمون الاتصال هاتفياً.

لتكن الرسائل قصيرة وجذابة. يجب ألا يزيد طول الرسالة على صفحة واحدة في معظمها، وعلى صفحة ونصف في الظروف الاستثنائية. استخدموا فقرات وجملًا مفيدة، ولا تضمّنوها تفاصيل أكثر مما يلزم. وربما تجدون أن من المفيد إرفاق مواد مختصرة بالرسالة – من قبيل تكييف فصول ذات صلة من هذه الرزمة الدعوية. وفي حالة استخدامها لهذا الغرض، فإنه لا حاجة إلى الاستشهاد بائتلاف المنظمات غير الحكومية.

الشرح والتوضيح. إحدروا من افتراض المعرفة، واستخدموا لغة واضحة وتجنبوا الرطانة.

إعطاء قوائم. لخصوا الكلام باستخدام أسلوب النقاط لجذب انتباه القارئ.

توخي اللياقة. خاطبوا المسؤول الأعلى دائماً، وأرسلوا نسخة إلى المسؤول الأدنى، وليس العكس أبداً.

الرسائل الإلكترونية. إذا تمكنتم من مراسلة أحد الصلات بواسطة البريد الإلكتروني، فإنكم قد تجدون أن ذلك الاتصال يصبح أكثر سهولة وأقل رسمية. إن الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني ينبغي أن يساعد على بناء الثقة وفتح حوار منتظم.

الأرشيف. أحتفظوا بنسخ من رسائلكم العادية والإلكترونية.

الردود. تبادلوا الردود مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل بشأن هذه القضية في بلدكم. وسيكون من المفيد للغاية أن تتبادلوها مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية كذلك على العنوان الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org، كي يكون بالإمكان رد الجهود الأخرى التي تُبذل في بلدان أخرى. وربما يستطيع أعضاء وائتلاف المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة، بناء على الطلب، في الردود على البيانات التي تصدر عن الحكومات وتتضمن أسباب رفضها التصديق على البروتوكول الاختياري.

المربع 1: نموذج رسالة إلى الحكومة تدعوها إلى التصديق على البروتوكول

1. إذا كانت حكومة بلدكم قد وقعت على البروتوكول الاختياري

[الموضوع/ رقم المراسلة]

السيد الموقر

تحية طيبة وبعد ...

[التعريف بالمنظمة/المنظمات المرسله للرسالة، حيثما يكون ذلك ضرورياً.]

إننا نرحب بتوقيع الحكومة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونقدّر، ونتطلع إلى قيامها بالتصديق على البروتوكول وتنفيذه. وإننا ندعوكم إلى إظهار روح قيادية في هذه القضية بالتصديق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن. فالتصديق من شأنه أن يرسل إلى الدول الأخرى إشارة مهمة بأن الوقت قد حان لضمان تمكين ضحايا جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان من الحصول على الإنصاف. كما أنه سيُظهر التزاماً بحماية حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر على الصعيدين الوطني والدولي.

كما نود أن نشجع حكومتكم على الطلب من الدول الأخرى أن تصبح أطرافاً في البروتوكول لضمان دخول هذه المعاهدة حين النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إننا نحثكم على التصديق على البروتوكول بلا أية تحفظات، وعلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتنفيذه تنفيذاً تاماً وبلا تأخير.

ونحثكم على إصدار إعلان يعترف باختصاص اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التحقيقات والإجراءات العابرة للدول بموجب هذا البروتوكول.

ويحدونا الأمل في أن تتاح لنا فرصة الاستمرار في العمل مع حكومتكم لدعم هذه الآلية. وسيكون من دواعي سرورنا توفير المزيد من المعلومات وعقد الاجتماعات لمناقشة هذه القضية.

نشكركم على اهتمامكم بهذه المسألة المهمة، ونتطلع إلى تلقي ردكم.

[يمكنكم إنهاء الرسالة بالإعلان سلفاً عما إذا كان سيتم الاتصال بهم هاتفياً].

واقبلوا فائق الاحترام

2. إذا لم تكن حكومتكم قد وقعت على البروتوكول الاختياري

[إدخال الموضوع/رقم المراسلة]

السيد ... الموقر

تحية طيبة وبعد ...

[التعريف بالمنظمة/المنظمات المرسله لهذه الرسالة حيثما يكون ذلك ضرورياً]

في وقت لم تكن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر أهمية مما هي عليه الآن، فإننا ندعوكم إلى أن يصبح بلدكم دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري الجديد للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع وفتحت باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه في 24 سبتمبر/أيلول 2009.

ويُنشئ هذا البروتوكول آلية يستطيع من خلالها الأفراد والجماعات الذين انتهكت حقوقهم – من قبيل الحق في الحصول على مسكن كاف وعلى الغذاء والماء والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم – والذين لم يتمكنوا من تحقيق العدالة في بلدانهم، من التقدم بطلب إلى الأمم المتحدة كي تساعدكم على إيجاد حلول لمشكلاتهم.

كما أننا نحثكم على أن يصبح بلدكم طرفاً في البروتوكول بلا تحفظات، وعلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ البروتوكول تنفيذاً تاماً وبلا تأخير.

ونحثكم أيضاً على إصدار إعلان، في وقت التصديق أو الانضمام، يعترف باختصاص اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التحقيق والإجراءات العابرة للدول بموجب هذا البروتوكول.

وندعوكم إلى إظهار روح قيادية بشأن هذه القضية. وإذا أصبح بلدكم دولة طرفاً في البروتوكول، فإنكم تستطيعون إظهار التزام حكومتكم بحماية حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر على المستويين الوطني والدولي. كما أن ذلك من شأنه أن يرسل للدول الأخرى إشارة مهمة بأن الوقت قد حان لضمان تمكين ضحايا جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان من الحصول على الإنصاف.

ويعتبر هذا البروتوكول خطوة ملموسة وضرورية للغاية نحو سد الثغرات التي تعتور الحماية الدولية لضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونأمل أن تعملوا على تعزيز الاعتراف بهذه الحقوق وتنفيذها وتمكين جميع الضحايا من تحقيق العدالة، وذلك بأن يصبح بلدكم طرفاً في البروتوكول.

ويحدونا الأمل في أن تتاح لنا فرصة الاستمرار في العمل مع حكومتكم لدعم هذه الآلية. وسيكون من دواعي سرورنا أن نوفر لكم المزيد من المعلومات وأن نلتقي بكم لمناقشة هذه القضية.

[يمكن إنهاء الرسالة بالإعلان سلفاً عما إذا كان سيتم الاتصال بهم هاتفياً]

نشكركم على اهتمامكم بهذه المسألة المهمة، ونتطلع إلى تلقي ردكم.

واقبلوا الاحترام.

عناصر أخرى يمكن إضافتها إلى الرسالة بحسب موقف حكومة بلدكم

- إذا كانت الحكومة قد أبدت البروتوكول أثناء المفاوضات بشأن المعاهدة، فإنه يمكنكم إضافة العبارات التالية: «إننا نقدر دعم بلدكم [اسم البلد] للبروتوكول أثناء المفاوضات الدولية التي جرت في الأمم المتحدة، وهو ما ساعد على اعتماده بالاجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة». ويمكنكم الحصول على معلومات حول موقف حكومة بلدكم خلال المفاوضات من ائتلاف المنظمات غير الحكومية بواسطة العنوان الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org، ومن الملحق 1 من الكراس 2.
- الإشارة إلى تاريخ توقيع حكومة بلدكم على البروتوكول.
- تضمين الرسالة إشارة إلى التواريخ القادمة ذات الصلة - من قبيل 10 ديسمبر/كانون الأول 2008، وهو ذكرى اعتماد البروتوكول الاختياري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو 24 سبتمبر/أيلول 2009، وهو ذكرى فتح باب التوقيع على البروتوكول.
- الإشارة إلى أية التزامات ذات صلة كانت الحكومة قد أعلنتها فيما يتعلق بالسياسات، ويمكنكم ربطها بالمحاججات المؤيدة للتصديق. فعلى سبيل المثال، أشار الائتلاف الوطني في أيرلندا الذي يتولى ترويج البروتوكول الاختياري إلى أن «الحكومة» عبرت عن التزام قوي باحترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وإلى قرارها بطلب إجراء انتخابات لمجلس حقوق الإنسان في عام 2010». ويمكن أن تمثل الانتخابات الوطنية والحملات الانتخابية فرصة مهمة لمخاطبة المرشحين أو الأحزاب أو الهيئات التشريعية المنتخبة حديثاً، ولاسيما في البلدان التي يجري فيها وضع خطط عمل واستراتيجيات خاصة بحقوق الإنسان.
- عندما نقول إن التصديق على البروتوكول من شأنه أن يرسل إشارة إلى الدول الأخرى، فإنه سيكون من المفيد الإشارة إلى الدول الأخرى التي قد تكون حكومة بلدكم مهتمة بالتأثير عليها، وتشمل دولاً في المنطقة نفسها، ودولاً في «جنوب الكرة الأرضية»، إلخ.

ب. الاتصالات الهاتفية

- الاتصال الأولي. أعلن عن اعتزامك إجراء مكالمة هاتفية تمهيدية وتقصّ اسم ومنصب الشخص الأكثر ملاءمة للاتصال به، حينما يكون ذلك ممكناً.
- دعم الموظفين: أقم علاقة مهذبة وودودة مع الشخص الذي يرد على الهاتف. تذكر اسمه/اسمها واطلب مساعدته/مساعدتها، فقد يكون هو الشخص الذي يضمن وصول رسالتك إلى المسؤول المعني، أو لديه الوقت لتلقي مكالمتك الهاتفية أو مقابلتك.
- إعداد النفس: ضع خطوطاً عامة للمكالمة الهاتفية المزمعة: النقاط التي تريد إثارتها، تدفق المحادثة، الاعتراضات المحتملة وكيفية التغلب عليها. تزوّد بمواد مساعدة.
- إجتذاب الاهتمام والاختصار: سيكون لديك حوالي 45 ثانية لاجتذاب اهتمام الشخص. خطط لما ستقوله في تلك المدة. كن منفتحاً ومتحمساً بشأن ما تريد. حاول إشراك الشخص الذي تتصل به عن طريق طرح أسئلة عليه. لا تُطلّ الترحيب: لا تدع مكالمتك تزيد على عشر دقائق. وتعوّد على سؤال الشخص الذي تخاطبه منذ بداية المحادثة عما إذا كان لديه متسع من الوقت لعشر دقائق لمناقشة قضية مهمة. وإذا كان الجواب بالنفي، فأسأله عن الوقت المناسب للاتصال به مرة أخرى.
- تسجيل ملاحظات: سجّل ملاحظات عن مضمون الحديث، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات أو الوعود بعمل شيء أو إرساله. وأسأله عن الوقت الأنسب للاتصال به مرة أخرى.
- الحميمية والتهديب: اخلق جواً ساراً، كن إيجابياً وتجنب الصيغ السلبية. اجعل قول «نعم» أسهل من قول «لا».
- الاتصالات الصعبة: ابدأ بذكر توصية من شخص يعرفه. كن مهذباً طوال الوقت، وأظهر اهتمامك بنقده لموقفك. وفي الحقيقة ينبغي أن يكون طلب الانتقادات أو الاقتراحات بشأن ردك على وضع معين جزءاً من معظم الاتصالات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ إذ أن مثل هذه التعليقات من شأنها أن توفر لنا معلومات قيّمة.
- إختتام المكالمة بتلخيص ما ورد فيها: لخص ما سيقوم به الشخص الذي تتصل به وما ستقوم به أنت والخطوات التالية.
- المتابعة: أرسل رسالة شكر عادية/إلكترونية، تؤكد فيها نتائج المحادثة.

ج. الاجتماعات

- يُعتبر عقد الاجتماع أحد الأنشطة الأساسية لجميع أنواع كسب التأييد. وينبغي ألا يزيد وقت الاجتماع الاعتيادي مع ممثلي الحكومة على ساعة واحدة. وكي تكفل فعالية هذا الاجتماع، ينبغي أن تعدّ له إعداداً وافياً، وأن تكون أهدافك واضحة طوال الاجتماع وألا تُثر عدداً كبيراً من القضايا. بل ركز على واحدة أو اثنتين من الرسائل التي تريد أن تنقلها، وخاصة إذا كان الاجتماع قصيراً.

قبل الاجتماع

البحوث: إعرف الحقائق وأكبر قدر ممكن من المعلومات المرجعية، واعرف موقف حكومة بلدك بشأن معاهدات مشابهة في الماضي. واجمع معلومات حول الأشخاص الذين ستقابلهم: هل قابلوا منظمك من قبل؟ وإذا كان الجواب بنعم، فما هي القضية التي نوقشت وما هي نتائج الاجتماع؟ ما هو نطاق سلطاتهم، وما هو الإجراء الذي بوسعهم أن يتخذوه رداً على طلباتك؟ وعند مقابلة أحد السياسيين، إحصل على سيرته السياسية، واعرف ما إذا كان قد شارك في ترويج قضايا ذات صلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تقليص الفقر أو حقوق الإنسان بوجه عام.

المندوبون: إن العدد الأفضل للمندوبين عادةً ما يتراوح بين اثنين وثلاثة أشخاص. تجنب الذهاب بمفردك لأن من المهم إظهار أن منظمات عدة تشارك في الحملة. قررروا من هو الشخص الذي سيتولى تدوين الملاحظات. وينبغي ضمان أن يتمتع شخص واحد على الأقل من أعضاء الوفد بالخبرة فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كي يجيب عن أية أسئلة صعبة.

التخطيط للاجتماع: ناقشوا أهدافكم واتفقوا عليها وعلى النقاط التي ستتناولونها خلال الاجتماع والطلبات المحددة التي ستطلبونها. أطلبوا من الشخص الذي ستجتمعون به أن يفعل شيئاً، حتى لو كان ذلك الشيء هو أن يتحدث إلى زميل له. ناقشوا أدواركم واتفقوا عليها: من الذي سيقود الوفد، ومن الذي سيقدم أعضاء الوفد، وما هو الموضوع الرئيسي للاجتماع، وما الذي سيقوله كل شخص، ومن الذي سيلخص ما دار في الاجتماع في نهايته.

السرية: فُكر بمستوى السرية الذي تريده. إن تعزيز الثقة بالشخص الذي تجتمع به قد يعود عليك بمعلومات مفيدة وأفكار ثاقبة.

إحضار مواد: قد ترغب في إحضار مواد أساسية تتعلق بالبروتوكول الاختياري لتبادلها مع الآخرين في الاجتماع. ويمكنك استخدام مقتطفات من هذه الرزمة الدعوية، ولكن إحرص على أن تكون مختصرة (صفحتان فقط إذا أمكن ذلك)، واعرض إرسال المزيد من تلك المواد إذا طُلب منك ذلك.

في الاجتماع

خلق جو إيجابي للاجتماع: إستمع إلى الآخرين جيداً، وأعر اهتماماً بوجهات نظرهم وتفهمها لها.

جعل الاجتماع فعالاً: أذكر قضيتك بدقة، واجعل طلبك صريحاً. حافظ على مسار النقاش، وقيّم التقدم الذي يتم إحرازه. لخص الاتفاقيات والخطوات التالية قبل المغادرة. كن مستعداً لطلب توضيحات إذا كانت هناك أمور غير واضحة. وإذا كانت المراجع مكونة من وثائق أو قوانين محددة، فاطلب نسخاً منها. وإذا كانت هناك دولة تنظر جدياً في طلب التصديق بأن تصدر إعلاناً في وقت التصديق تعترف فيه باختصاص لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التحقيقات والإجراءات العابرة للدول بموجب البروتوكول الاختياري (بالإضافة إلى الإجراء الخاص بالشكاوى).⁵

الاتفاق على متابعة الأسئلة: إذا لم تكن قادراً على الإجابة عن أسئلة معينة فوراً، فلا بأس من الحصول على الأجوبة بعد الاجتماع، وإجراء مكالمة هاتفية في اليوم التالي. فأن تفعل ذلك أفضل من أن تعطي معلومات غير دقيقة في الاجتماع. وإذا قطع الشخص الذي قابلته التزاماً بالحصول على معلومات أو وثائق، فاسأل خلال الاجتماع عما إذا كان بالإمكان متابعة الأمر بواسطة الهاتف في اليوم التالي أو الأسبوع التالي مثلاً.

وخلال الاجتماع، ربما تُسأل عن البلدان الأخرى التي وقعت أو صدقت على البروتوكول الاختياري أو أعلنت خطتها للتصديق عليه (يمكنك الحصول على معلومات حديثة من موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان⁶: www.escr-net.org، أو موقع الائتلاف الخاص بالبروتوكول الاختياري: <http://treaties.un.org>). وقد ترغب الحكومات في الاستئثار بتجارب البلدان الأخرى التي تتسم بخصائص مشابهة. وإذا كان في منطقتك بلدان وقعت أو صدقت على البروتوكول الاختياري ولها نفوذ في بلدك، فيمكنك الإشارة إلى ذلك.

المحاجبات: خلال الاجتماع، ربما تتمكن من إثارة نقاط لا تضمّنها في رسالة في الأحوال العادية، ومنها:

- إن الدول المصدقة تُظهر موقفاً قيادياً دولياً في مجال حقوق الإنسان وتقليص معدلات الفقر، وبالتالي تستطيع تحسين صورتها في قضية تحظى بالاهتمام في عين العالم وأمام مواطنيها.
- سيُنظر إلى صانعي القرار، من ذوي الصلة الظاهرة بالبروتوكول الاختياري على أنهم أشخاص مهتمون باحتياجات الجماعات الأقل حظاً، مما سيؤدي إلى تحسين صورتهم.
- بالنسبة للوزراء المعنيين بالخدمات العامة والاجتماعية، سيساعد البروتوكول الاختياري في تعزيز الطبيعة القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يزودهم بحجة قوية لطلب زيادة الموارد من وزارات المالية من أجل تأدية مهمتهم.

5 للاطلاع على توضيح للإجراءات المتعددة بموجب البروتوكول الاختياري أنظر الكراس 2، الفصل xx.

6 للاطلاع على موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، أنظر: www.ohchr.org

بعد الاجتماع

المتابعة: بعد الاجتماع يجب أن يتفق المندوبون على من سيتولى مهمة المتابعة. ولا تنس إرسال رسالة شكر إلى الشخص الذي التقيته على الاجتماع مكرراً رسائلك الرئيسية ومؤكداً على أية اتفاقيات تم التوصل إليها. ولغايات الأرشيف، أكتب تقريراً خطياً حول الاجتماع وتبادلته مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في بلدك التي تعمل بشأن هذه القضية. وكفي يمكن إقامة علاقة تعاونية ووضع استراتيجية تعاونية، فإننا نطلب منكم أيضاً أن تتبادلوا ذلك مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية بواسطة العنوان الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org.

وبالإضافة إلى طلب عقد اجتماعات، ربما يكون من المفيد تحديد الاجتماعات الوطنية والدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو القضايا المرتبطة بهذه الحقوق (من قبيل التنمية والقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي أو غيرها من الحقوق المحددة) والمشاركة فيها، حيث تستطيع المنظمات غير الحكومية زيادة الوعي بالبروتوكول الاختياري، وخاصة حيثما يكون ممثلو الحكومة متواجدين ويمكن العمل على كسب تأييدهم.

د. حلقة دراسية للخبراء

بعد القيام بنشاط كسب التأييد الأولي، ربما يكون من المفيد تنظيم حلقة دراسية للخبراء، بمشاركة صانعي القرار، لمناقشة البروتوكول الاختياري. وقد يكون عقد حلقة دراسية واحداً من الاتفاقات التي توصلتم إليها مع الحكومة.

كما أن من شأن الحلقات الدراسية أن تتيح للحكومة فرصة النظر بإمعان في تداعيات التصديق على البروتوكول الاختياري، كما يتيح للمنظمات غير الحكومية والأكاديميين فرصة دحض الحجج المضادة. وينبغي توجيه الدعوة إلى السياسيين المعنيين والمتنفذين من أعضاء الهيئة التشريعية والموظفين البيروقراطيين والداعمين من أعضاء السلك القضائي ومهنة المحاماة والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. إن من المهم للغاية ضمان مشاركة الخبراء الذين يستطيعون الحديث عن القضايا المتعلقة بالتقاضي في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارب المتعلقة بالاتصالات مع الهيئات الأخرى لمراقبة المعاهدات. ويمكن أن يضم هؤلاء الخبراء أكاديميين ومشرعين وأعضاء في الهيئات الدولية لمراقبة معاهدات حقوق الإنسان وممثلي حكومات البلدان المتنفذة الأخرى التي تتسم بخصائص مشتركة مع بلدك (ولاسيما البلدان الموجودة في المنطقة نفسها)، والتي صدقت أصلاً على البروتوكول الاختياري.

4. إنشاء ائتلاف وطني

تعتبر حملة التصديق على المعاهدة ملائمة لتشكيل ائتلاف واسع تشارك فيه طائفته واسعة من الفاعلين مادام هدف الحملة واضحاً تماماً ولا يقتضي مفاوضات موسعة. وتُظهر التجارب المستمدة من الحملات الأخرى للتصديق على المعاهدات أن تشكيل ائتلاف وطني حول مبادئ عامة، ينضم إليه جميع الأعضاء - ويتيح للأعضاء منفردين اتخاذ مواقف أكثر تحديداً - يمكن أن يكون مفضلاً على محاولة إنشاء ائتلاف رسمي جداً. إذ أن الائتلاف الرسمي يتطلب استثماراً كبيراً في الوقت، ويزيد من مخاطر نشوب نزاعات، وعادة ما يشارك فيه أعضاء أقل من أولئك المشاركين في الائتلاف غير الرسمي. بيد أن الظروف في بلدان معينة قد تكون أكثر قابلية لتشكيل ائتلاف رسمي. فعلى سبيل المثال، يمكن لائتلاف رسمي قائم من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الإنسان عموماً أن يجعل البروتوكول الاختياري أحد أولوياته، وبالتالي يتجنب الحاجة إلى إنشاء كيان جديد. وقد يكون تشكيل ائتلاف رسمي يضع عوائق أمام دخوله ضرورياً حيثما تكون هناك مخاطر بانضمام منظمات ترعاها الحكومة أو غيرها من المنظمات غير الحكومية إلى الائتلاف بغرض تقويضه.

وعند إنشاء ائتلاف وطني لمنظمات غير حكومية، ستتمثل خطوتكم الأولى في أن تصبح منظماتكم شريكاً لمنظمات أخرى وأفراد آخرين في بلدكم، ممن كانوا قد انضموا أصلاً إلى ائتلاف المنظمات غير الحكومية الخاص بالبروتوكول الاختياري أو إلى الشبكة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أنظر الفصل 1 أعلاه المتعلق بكيفية تحديد هذه الجماعات). وربما تكون جماعات أخرى لحقوق الإنسان في بلدكم مهتمة بالانضمام إلى الائتلاف. بيد أن من المهم عدم حصر الائتلاف بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. بل يمكن دعوة طائفة أوسع من الفاعلين للانضمام إلى أنشطة كسب التأييد والمناقشات مع الحكومة، بالإضافة إلى الحملات العامة حيثما يكون ذلك ملائماً. ومن بين هؤلاء الفاعلين:

- المحامون المتنفذون (الذين يتبأون مناصب في الجمعيات الحقوقية) المعروفون بأنهم يؤيدون مقاربات «النشطاء القضائيون».
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (من قبيل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من اللجان المتخصصة لحقوق الإنسان).
- جماعات المرأة، ولاسيما تلك التي شاركت في الجهود الرامية إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية المرأة). إن مثل هذه الجماعات قد تكون مهتمة بالبروتوكول الاختياري لأنه يتناول العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تتناولها اتفاقية المرأة.
- يمكن أن تكون نقابات العمال حليفة قوية. إذ أن التصديق على البروتوكول الاختياري يعتبر مهماً بالنسبة لهذه النقابات لأنه يوفر سبيلاً مهماً للدفاع عن الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة لمصلحتها، بحيث تتمكن من العمل بحرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رفاه أعضائها يعتمد على الحقوق الأخرى الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ المنظمات غير الحكومية التي تركز على التنمية والقضاء على الفقر. وتركز مثل هذه الجماعات بشكل متزايد على حقوق الإنسان، وربما تكون مستعدة لتعزيز المساواة على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كأداة لتقليص معدلات الفقر. وقد حدث ذلك فعلاً في بعض الظروف. فعلى سبيل المثال، فإن من بين الجماعات التي تدعو إلى التصديق على البروتوكول الاختياري في أيرلندا كل من «أكشن أيد»، و«كريستشين أيد بلان» و«ورلد فيجن».

■ الشخصيات العامة المتنفذة الأخرى (الشخصيات السياسية والزعماء الدينيون والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني) الذين قد يكونوا قادرين على كسب تأييد الصلوات الحكومية أو الذين يمكن أن يؤثروا على النقاش من خلال البيانات العامة.

■ أعضاء الهيئة التشريعية، بمن فيهم الأعضاء المعارضون. وفي معظم البلدان، سيكون من غير الملائم لمثل هؤلاء الفاعلين الانضمام إلى ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني. بيد أن المشرعين الذين يؤيدون التصديق على البروتوكول يمكن أن يقيموا صلوات متكررة بمنظمات المجتمع المدني من أجل تبادل المعلومات والاستراتيجيات.

5. ضغط الأقران: كسب تأييد الدول الأطراف لترويج التصديق على البروتوكول

يمكن تشجيع الدول التي وقعت أو صدقت على البروتوكول (أو التي في طريقها إلى ذلك) على لعب دور رئيسي في إقناع دول أخرى بالتصديق عليه بهدف الوصول إلى تصديق عالمي عليه. ويمكن الطلب من هذه الدول أن تصبح من «أصدقاء البروتوكول»⁷ وأن تُنصح باتخاذ الإجراءات التالية:

■ جعل قرارها بالتصديق أمراً معروفاً، وذلك مثلاً بإعلان هذا الإجراء في الاجتماعات الدولية، وعقد مؤتمرات صحفية لإعلان قرار التصديق، وإرسال رسائل إلى الدول الأخرى.

■ اقتراح صيغة في الإعلانات الدولية والإقليمية، فضلاً عن المنابر الأخرى (كمؤتمرات القمة الأفريقية - الأمريكية اللاتينية)، وتشجيع جميع الدول على النظر في التصديق على البروتوكول.

■ في سياق المراجعة الدورية العالمية⁸، يمكن تقديم توصيات إلى الدول الأخرى بالتصديق على البروتوكول الاختياري.

■ إثارة قضية التصديق في الحوارات الأخرى بين الدول بشأن حقوق الإنسان.

■ تقديم مساعدة فنية أو تبادل المعلومات بشأن التصديق على البروتوكول الاختياري إلى الدول الأخرى.

6. الحملات العامة والعمل الإعلامي

أ. قبل التصديق

إذا بدا أن الحكومة تقاوم التصديق، فإن الأمر قد يتطلب القيام بحملة عامة وعمل إعلامي كأشطة مكملة لنشاط كسب التأييد. وربما يكون من الضروري طرح القضية على جدول الأعمال، وذلك يعتمد على استجابة الحكومة للحملات العامة. وفي معظم البلدان، سيكون هناك فاعلون عديدون معارضون للاعتراف القانوني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذا فإن من المفضل المشاركة في مناقشات عامة حول هذه القضية قبل التصديق. بيد أنه في حالة مقاومة الحكومة للتصديق أو تأجيله، فإن المناقشات يجب أن تتم فوراً.

وإذا قررت أن العامة والعمل الإعلامي ضروريان، فإنه ينبغي النظر في الخطوات التالية:

◀ إصدار بيان صحفي تعلنون فيه أن مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني تدعو الحكومة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري. وينبغي توزيع هذا البيان على وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة.

7 استخدمت المنظمات غير الحكومية هذا المصطلح للاعتراف بالشراكة مع الدول التي تدافع عن التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

8 أنشأ نظام المراجعة الدورية العالمية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 مارس/آذار 2006، بموجب القرار رقم 251/60 [http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/]، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان (وهو الهيئة التي حلت محل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وتعتبر المراجعة الدورية العالمية عملية جديدة تتضمن مراجعة سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها 192 دولة، مرة كل أربع سنوات). كما أن المراجعة الدورية الشاملة هي عملية توجيهاً الدول، وهي تتيح لكل دولة فرصة إعلان الإجراءات التي قامت بها لتحسين مستوى أوضاع حقوق الإنسان، والإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول الآلية، يمكنك الرجوع إلى موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx> أو <http://www.upr-info.org>.

- ◀ عقد مؤتمر صحفي مع منظمات معروفة أو شخصيات مشهورة، لأن المتحدثين أكثر قدرة على اجتذاب التغطية الواسعة.
- ◀ إعداد أشرطة سمعية وبصرية مرافقة للبيان الصحفي، وربط ذلك ببواعث القلق المحلية، وتسجيل إفادات لأشخاص من مجتمعات تواجه انتهاكات حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن توزيع هذه الأشرطة على النواذف الإعلامية ووضعتها على مواقعكم على الشبكة العنكبوتية وعلى «يو تيوب».
- ◀ عقد اجتماعات عامة لترويج البروتوكول الاختياري، وجدول الأعمال الأوسع المتعلق بالمساءلة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ◀ إشراك الجمهور في عريضة أو حملة لكتابة الرسائل موجهة إلى الحكومة. ويتضمن المربع 5 أدناه مثلاً على هذه العريضة. بيد أنه ينبغي عدم اللجوء إلى هذا التحرك إلا إذا توفرت موارد وقدرات كبيرة. فالحملة التي ينتج عنها كتابة 50 رسالة فقط إلى الحكومة، مثلاً، ربما تؤدي إلى تقويض الهدف. ولذا فإن من المهم ضمان الوصول إلى قطاعات واسعة من خلال التحركات على الشبكة الدولية، والطلب من المنظمات أن تدعو أعضائها إلى المشاركة، واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية.
- ◀ إعداد مقالات رأي لنشرها في صحيفة وطنية. وينبغي الاتصال بالمررر أو بصحفيين من تلك الصحيفة لاقتراح هذا الأمر. ويمكن أن يُطلب من شخص متنفذ أن ينشر مقالة الرأي باسمه/اسمها. ويمكن الاطلاع على نماذج من مقالات الرأي في المربعين 3 و 4 أدناه. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يمكنكم كتابة رسائل إلى المررر، وهي رسائل تجتذب اهتماماً أقل من مقالات الرأي، وعادة ما يجب أن تكون أقل من 100 كلمة.
- ◀ إبراز قضية الثغرات في الحلول المتوفرة لضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (من قبيل عدم قابلية هذه الحقوق للتنفيذ بموجب القانون الوطني، وعدم توفر حلول فعالة، ووجود عقبات أمام الوصول إلى العدالة و/أو عدم تنفيذ القرارات من قبل المحاكم). كما ينبغي سد جميع الثغرات على المستوى المحلي ومن خلال التصديق على البروتوكول الاختياري، كأداة للتصدي للنقص في المساءلة.
- ◀ إعداد منشورات تربوية قصيرة حول البروتوكول الاختياري يمكن توزيعها عن طريق شبكات المجتمع المدني والإذاعة. أنظر المربع رقم x أدناه كمثال يستخدمه فرع منظمة العفو الدولية في أيرلندا. وفي الأوضاع الملائمة يمكنكم استخدام فيلم الفيديو الذي أنتجته منظمة العفو الدولية حول البروتوكول الاختياري، ويظهر شريط الفيديو هذا، ومدته دقيقتان، كيف يمكن لمجتمع واجه عمليات الإجلاء القسري ولا يستطيع تحقيق العدالة على المستوى المحلي، أن يحصل على العدالة على المستوى الدولي. ويمكن الاطلاع على الشريط على الموقع: www.amnesty.org/escr، كما يمكنكم الاطلاع على مزيد من الأمثلة بزيارة الموقع: www.escr-net.org (أنقر على زر «عملنا»، ثم على زر «البروتوكول الاختياري»).
- ◀ تنفيذ أنشطة عامة، من قبيل المظاهرات ومسرح الشوارع.
- ◀ تضمين جملة قصيرة تدعو إلى التصديق على البروتوكول الاختياري في جميع وثائقكم العامة ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



Photo: Suad Elias

المربع 2: نموذج بيان صحفي يدعو الحكومة إلى التصديق على البروتوكول

تدعو [أذكر العدد] منظمة غير حكومية الحكومة إلى التصديق على معاهدة لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁹

وقد وقعت [أذكر العدد] منظمة على رسالة مفتوحة (مرفقة) إلى [رئيس الحكومة]، تدعو فيها [اسم البلد] إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية دولية لحقوق الإنسان تعتبر علامة فارقة.

وقال [ناطق بلسان منظمة غير حكومية]: «إن هذه الاتفاقية ستساعد على تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كالسكن والماء والصحة والتعليم – وهي حقوق دأب سكان [الاسم] على مطالبة الحكومة بها.»

لقد وقعت البلدان التالية [أذكر 5 بلدان وقعت على البروتوكول الاختياري ويعتبرها بلد ذات أهمية] على بروتوكول جديد للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أصبحت [اسم البلد] طرفاً فيه قبل [كذا] سنة. وسيتيح البروتوكول للأشخاص إمكانية طلب المساعدة من الأمم المتحدة في حالة انتهاك حقوقهم المنصوص عليها في العهد الدولي.

وتضم المنظمات التي وقعت على الرسالة [أذكر نحو 5 منظمات]، كل منها من خلفية مختلفة لإظهار التنوع الذي يتسم به الداعون إلى التوقيع. [يمكن الاطلاع على قائمة كاملة في نهاية البيان الصحفي].

ويمضي [الناطق الرسمي] يقول إنه يدعو [رئيس الحكومة] إلى «إظهار روح قيادية في هذه القضية. إننا نحث الحكومة على التوقيع والتصديق على البروتوكول في هذا الشهر، وبذلك فإنها تقطع على نفسها التزاماً عاماً بزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة بالنسبة لأولئك الذين انتهكت حقوقهم الأساسية، وأولئك الذين تم تجاهل كرامتهم الإنسانية.»

وقال [الناطق الرسمي]: «بالصديق على البروتوكول، فإن الحكومة تُظهر أنها مستعدة لتمكين الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر. وترسل إشارة إلى بلدان أخرى في [المنطقة] و[القارة] مفادها أننا لا يمكن أن نظل راضين بعد اليوم بتهميش وإهمال الذين يعيشون في ربة الفقر.»

خلفية:

المنظمات [أذكر عددها] التي وقعت على الرسالة هي: [بالترتيب الهجائي].

لقد صدقت [اسم البلد] على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في [العام]، وبذلك أصبح العهد ملزماً لها. وينص العهد الدولي على حقوق منها الحق في الحصول على الماء والغذاء والعمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية ومستوى معيشة كاف. وسيعطي البروتوكول للأشخاص الحق في طلب التحقيق في انتهاك هذه الحقوق من قبل هيئة خبراء دولية مستقلة، إذا لم يتمكنوا من ضمان تحقيق العدالة في بلدانهم.

إن الدول التي وقعت على البروتوكول هي: [ضع قائمة بالبلدان] أما الدول التي صدقت عليه فهي: [قائمة بالبلدان]

إن الرسالة الموجهة إلى الحكومة مرفقة بهذا البيان الصحفي. (أنظر «نموذج رسالة إلى الحكومة تدعو إلى التصديق على البروتوكول» في المربع x أعلاه. ويرجى العلم بأن الرسالة يجب أن تُرسل إلى الحكومة قبل صدور البيان الصحفي. وللمحافظة على الحوار مع الحكومة، ننصح بإحاطتها علماً بالرسالة).

النقاط التي يمكن إضافتها والخيارات البديلة:

■ قد ترغبون في أن يتخذ البيان الصحفي مقارنة لينة، حيث يشجع على التصديق، أو مقارنة هجومية، حيث ينتقد عدم توقيع الحكومة على البروتوكول، وهذا امر يعتمد على استراتيجيتكم. إن البيان الصحفي الوارد آنفاً يتخذ مقارنة لينة، بينما اتخذ بيان صحفي صادر عن منظمات غير حكومية أيرلندية مقارنة هجومية، حيث أشار إلى قرار الحكومة المعلن بعدم التوقيع عليه في هذا الوقت، وتضمن ما يلي: «وفي الرسالة تعرب المنظمات عن خيبة أملها البالغة من قرار الحكومة الأيرلندية بعدم التوقيع في وقت لم تكن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من قبل أكثر أهمية مما هي عليه اليوم.»

■ ينبغي تضمين عناوين الاتصال بالهاتف والبريد الإلكتروني لاثنتين أو ثلاثة ناطقين رسميين، ممن سيكونون متواجدين لإجراء مقابلات معهم في الأيام القريبة من موعد إطلاق البيان الصحفي.

9 تم تكييف هذا البيان الصحفي من البيان الذي أصدره الفرع الأيرلندي لمنظمة العفو الدولية نيابة عن 25 منظمة غير حكومية أيرلندية بعنوان: «25 منظمة غير حكومية تنتقد تاويسيتش بسبب عدم توقيع معاهدة جديدة لحقوق الإنسان.»

في العمل مع الجمهور، من المناسب بشكل خاص التأكد من فهم أهمية البروتوكول الاختياري. وفي الحملات العامة من الضروري إظهار كيف يمكن للمساءلة الدولية أن تساعد في التصدي للقضايا المحلية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن توضح الحملات العامة أن التصديق على البروتوكول جزء من جهد أوسع يهدف إلى ضمان مساءلة الحكومة أمام شعبها. وربما يكون من المفيد توثيق وتبادل قصص النجاح (ولاسيما النجاحات التي أحرزت في المنطقة نفسها)، حيث أدى استخدام آلية الشكاوى الوطنية أو الإقليمية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات.

ولكسب الجمهور غير المختص بالقانون، ينبغي أن تُظهر هذه الحملات كيف أدى استخدام آلية المساءلة إلى تحسين حياة جماعات معينة و/أو تعزيز الجهود الرامية إلى تقليص معدلات الفقر في البلاد بشكل واضح.¹⁰

المربع 3: نموذج مقالة رأي لنشرها في مساحة عريضة في نافذة إخبارية، تستخدم أسلوب كتابة معقد

آن الأوان للوصول إلى العدالة في جميع حقوق الإنسان

تخيّل أن بيتك قد هُدم بدون إنذار مسبق وأن حكومة بلدك لا تفعل شيئاً من أجل حمايتك أو ضمان حصولك على سكن. وليس بمقدورك شراء ما يكفي من الطعام لعائلتك، ولكن حكومة بلدك لا تمد لك يد المساعدة مع أنها تملك الموارد الكافية لمساعدتك.

إن العديد من البشر يُحرمون من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة يومية. فئمة أعداد هائلة من البشر محرومون من حقوقهم في الحصول على السكن الكافي أو الغذاء أو الماء أو التمديدات الصحية أو الرعاية الصحية أو العمل أو التعليم أو الضمان الاجتماعي. وقد نُظر إلى العديد من حالات التمييز والإقصاء والإهمال الطويل للجماعات المهمشة على أنها مؤسفة، ولكنها حالات غير قابلة للتغيير بشكل أساسي، ولم يُنظر إليها على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان. وغالباً ما تشدقت الحكومات لفظياً فقط بالتزاماتها بموجب القانون الدولي حيال ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

وإن معظم الأشخاص المحرومين من هذه الحقوق غير قادرين على طلب العدالة، ويضطرون إلى التعويل على النوايا الحسنة للحكومة.

ففي ديسمبر/كانون الأول 2008، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيمكّن البروتوكول الأفراد والجماعات من طلب العدالة من الأمم المتحدة في حالة انتهاك حكومتهم لحقوقهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وعدم تمكّنهم من تحقيق الإنصاف على المستوى المحلي.

وكي يُسمح لشعب [اسم البلد] بالوصول إلى هذه الآلية، يجب أن تصبح الدولة رسمياً طرفاً في البروتوكول، مما يجعله ملزماً من الناحية القانونية. بيد أن الحكومة لم تصبح طرفاً في البروتوكول بعد.

إن البروتوكول لا يخلق حقوقاً جديدة، ولكنه يوفر طريقة لتنفيذ الحقوق القائمة. لقد أصبحت [اسم البلد] دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل [كذا] سنة. وبقضي العهد الدولي من [اسم البلد] الامتناع عن التدخل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي شخص. فعلى سبيل المثال، يجب ألا تقوم الحكومة بإجلاء أي أشخاص قسراً من منازلهم بدون الالتزام بالمعايير الدولية، ومنها اتباع العملية الواجبة وتوفير سكن كاف بديل أو دفع تعويضات لهم. كما يطلب العهد الدولي من الحكومة تنظيم العمل التجاري الخاص - مثلاً بضمان أن يوفر أصحاب العمل شروط عمل عادلة للموظفين. كما يطلب من الحكومة وضع أنظمة وبرامج بحيث يتمكن كل شخص من الحصول على الحق في التعليم والغذاء والماء والسكن والرعاية الصحية. وبقضي العهد الدولي كذلك بأن تتخذ الحكومة خطوات لإحقيق هذه الحقوق إلى أقصى حد ممكن تسمح به الموارد المتوفرة [من الموارد المحلية والمساعدات الدولية].¹¹

10 أنظر دراسات الحالات حول أثر التقاضي بشأن الحق في الغذاء في الهند والحق في الرعاية الصحية في جنوب أفريقيا، في تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ «من الوعود إلى الإنجازات: وضع حقوق الإنسان ضمن الأهداف التنموية للألفية (2010)، ص13، على الموقع: <http://www.amnesty.org/en/demand-dignity>، وفي تقرير مركز حقوق السكن والإجلاء المعنون بـ: التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الإنجازات والتحديات والاستراتيجيات (2003) على الموقع: <http://www.cohre.org>. أنظر أيضاً قاعدة بيانات القضايا القانونية في الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحتوي على مرافعات وتعليقات ونتائج وقرارات من طائفة من البلدان والتقاليد القانونية واللغات (الألمانية والإنجليزية) على الموقع: <http://www.escr-net.org/caselaw>.

11 إحدف القوس في البلدان التي لا تتلقى قدراً كبيراً من المساعدات.

بيد أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في [اسم البلد] ليست قابلة للتنفيذ بموجب القانون الدولي، ولا تحقق المحاكم العدالة على انتهاكات هذه الحقوق.¹²

إن البروتوكول الاختياري من شأنه أن يعزز العهد الدولي. إذ أنه سيتيح للأشخاص فرصة المطالبة بحقوقهم أمام هيئة خبراء دولية مستقلة وتقرير ما إذا كانت حقوقهم قد انتهكت أم لا. صحيح أن هذه الآلية لوحدها لن تحل مشكلات حقوق الإنسان في [اسم البلد]، ولكنها ستساعد الحكومة على تحديد الثغرات في عملية حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد. كما أنها ستخلق حوافز للموظفين الحكوميين للاستماع إلى الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر، وضمان عدم استثناء أية جماعات من جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبحت [أذكر عدد الدول أو ضع قائمة بها] دولاً أطرافاً في البروتوكول ووقعت عليه [العدد] بلداً، بينها [أذكر 5 بلدان ذات اهتمام]¹³ - وبذلك أعربت عن نيتها في التصديق عليه.

وصدقت [اسم البلد] على آليات الشكاوى بموجب [أذكر أية بروتوكولات اختيارية تم التصديق عليها، إن وُجد]، وذلك للسماح بتقديم شكاوى بشأن [انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية بهدف منع التعذيب وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات والتصدي للتمييز ضد المرأة والتمييز على أساس العنصر]. [وإذا كان ذلك ينطبق على الحالة: فهي أيضاً دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية التي تنص على جواز إجراء تحقيقات دولية في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية]. وكى يكون الأمر متسقاً، من الضروري أن تسمح [أذكر البلد] بتقديم الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ودأبت الحكومة على إعلان التزامها بتقليص معدلات الفقر [وتلبية الأهداف التنموية للألفية¹⁴]. وإذا أصبحت [اسم البلد] دولة طرفاً في البروتوكول، فإن الحكومة تُظهر بذلك أنها مستعدة لتمكين الفئات والأشخاص الذين يعيشون تحت نير الفقر كي يصبحوا قادرين على مساواة الحكومات.

ومن شأن ذلك أن يرسل إشارة إلى البلدان الأخرى في [المنطقة] والعالم مفادها أننا لا يمكن أن نرضى بعد اليوم عن تهميش وإهمال أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر.

فإذا أرادت الحكومة أن تكفل الوصول إلى العدالة بالنسبة لجميع حقوق الإنسان، وتقليص معدلات الفقر - وأن تُظهر أنها جادة في هذا الأمر - فإنها يجب أن تثبت ذلك بأن تصبح دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري بلا تأخير.

النقاط التي يمكن إضافتها إلى مقالة الرأي

- إن مقالة الرأي الواردة آنفاً ستكون أقوى إذا قمت بتكييفها كي تلائم ظروف بلدك. وعند إعطاء أمثلة على أنواع الانتهاكات، أذكر الأمثلة الشائعة في بلدك. ويجدر الإشارة إلى انتهاكات فعلية إن كان لديك معلومات بشأنها.
- إذا كان هدفك هو إحدى صحف الإثارة التي تستخدم أسلوباً بسيطاً للاتصال، فإن الأسلوب المستخدم في المربع 4 يعتبر أكثر ملاءمة. كما ينبغي تكييف مقالة الرأي بما يلائم ظروف البلد (أنظر المربع 4 للاطلاع على مثال حول كيفية القيام بذلك).
- تركز مقالة الرأي الواردة آنفاً بشكل أساسي على التداعيات المحلية للتصديق على البروتوكول الاختياري. ففي بلد يقدم الكثير من المساعدات الأجنبية، يمكنك المحاجبة بالقول إن التصديق سيتيح للحكومة فرصة الدعوة إلى المساواة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارجياً، بما يعزز الأهداف التنموية الدولية. (المربع 4 التالي يستخدم هذه المقاربة).
- وفي البلدان التي توفر درجة عالية من الحماية الاجتماعية (كمعظم البلدان المتطورة اقتصادياً)، يمكنك المحاجبة بأنه في عصر العولمة، حيث تتعرض أشكال الحماية الاجتماعية للخطر، من المهم أن نحاول عولمة الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها الناس في هذا البلد. وإن عدم التصديق على البروتوكول الاختياري - وبالتالي تشجيع البلدان الأخرى على ذلك - من شأنه أن يكون عملاً قصير النظر.

12 يمكن إجراء التغييرات المناسبة حيثما تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للتقاضي في البلاد. فعلى سبيل المثال، يمكنك تبيين الثغرات، حيث يرد نص على العدالة في بعض هذه الحقوق فقط. كما يمكنك الإشارة إلى الحالات التي تكون فيها الحقوق قابلة للتقاضي، ولكن المحاكم تتمتع عن تحقيق الإنصاف على الانتهاكات المنظمة، أو أن الحكومة لا تنفذ الأحكام بشكل كاف. وقد نُشرت نسخة من مقالة الرأي هذه بقلم سليل شتي في صحيفة «ديلي ستار» في بنغلاديش، وجاء فيها: «إن المحاكم في بنغلاديش أيدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض القضايا، من قبيل [الحكم] بأن عمليات الإجلاء القسري من دون توفير مكان إقامة بديل تعتبر غير قانونية. وهذه قرارات مهمة، وينبغي تنفيذها - ولكنها غالباً لا تُنفذ في الوقت الحاضر».

13 ربما يكون من المفيد القول إن معدل الدخل القومي للفرد في بعض البلدان الموقعة مشابه أو أقل منه في البلد المعني. ويمكنك الحصول على الأرقام المتعلقة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد على الموقع: <http://hdrstats.undp.org/en/indicators/91.html>. ويعطي هذا الموقع فكرة عن الموارد المالية المتوفرة في البلاد.

14 أشطب القوسين حيثما تكون الحالة مختلفة.

■ الإشارة إلى أي مثال على مطالبة الجماهير بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى سبيل المثال، قالت مقالة رأي نُشرت في جريدة «إيست أفريكان» خلال المفاوضات بشأن البروتوكول الاختياري: «في عملية المراجعة الدستورية، طالب الكينيون بوضوح بحقوقهم في التحرر من ربكة الفقر. وسيمثل القرار القادم فرصة أخرى للحكومة الجديدة للعمل بموجب هذه الأمانى.»

وإذا كانت مقالة الرأي ستصدر في وقت قريب من 24 سبتمبر/أيلول، فيرجى الإشارة إلى ذكرى فتح باب التوقيع على البروتوكول. أما إذا كانت ستُنشر في وقت قريب من 10 ديسمبر/كانون الأول، فيرجى الإشارة إلى ذكرى اعتماد البروتوكول من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المربع 4: مقتطفات من مقالة رأي تم تكييفها لتلائم المناقشات في بلد معين، وهي موجهة إلى نافذة إخبارية تستخدم أسلوباً شعبياً يركز على قضايا التنمية الدولية – (أيرلندا سبتمبر/أيلول 2009)

في نهاية هذا الشهر، ستجتمع بلدان من شتى مناطق العالم في نيويورك للتوقيع على اتفاقية دولية جديدة تعزز حماية الحقوق الإنسانية لكل شخص على هذا الكوكب.

لن نكون هناك.

أسبانيا ستكون هناك، وكذلك بلجيكا والأرجنتين وفنلندا وغواتيمالا وهولندا، وفي كل يوم تؤكد المزيد من الدول حضورها ذلك الاجتماع.

بيد أن أيرلندا لا تعترم الحضور، ولا التوقيع على بروتوكول جديد للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدقنا عليه قبل 20 عاماً.

إن نظرة الشك التقليدية للحكومات الأيرلندية المتعاقبة تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعني أنها لم تقرر التوقيع على البروتوكول، وأن موقفها هو: «سننتظر ونرى.» ولكن أسباب ذلك ليست واضحة.

إن الأمر لا يتعلق بطلب المزيد من الأموال من الحكومة الأيرلندية. بل إننا نطلب من الحكومة التصديق على هذا البروتوكول لتزويد الناس الأشد فقراً وأكثر تهميشاً في العالم بشيء من القوة.

إنه يتعلق بإعطاء رجل يدعى مايكل نيانجي الذي يعيش في كيبيرا بكينيا، وهي أضخم مدينة صفيح في العالم ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، فرصة لمساءلة حكومته.

ويتعلق برجل يستخدم اسماً مستعاراً، وهو «فيريك» لأنه يخشى الانتقام، بعد أن أصبح مع أطفاله السبعة بلا مأوى عندما قام الجيش الكولومبي بإحراق منزل عائلته ومئات المنازل الأخرى في قرية ميتافيا ب 4 لإخراجهم منها.

إنه يتعلق بلوكاس، الصبي السلوفاكي البالغ من العمر 14 عاماً، والذي أدخل مدرسة مخصصة للأطفال المعوقين عقلياً لأنه من طائفة الروما.

إن من الصعب على شخص يقوم بتنشئة أسرة تحت سقف الخيش أن يتصدى لحكومة بلده وأن يقف دفاعاً عن حقوقه وحقوق طائفته. ولذا فإن هذا البروتوكول من شأنه أن يشفع له قليلاً. إذ أنه سيسمح للشخص، أي شخص، يتعرض حقه في السكن أو الرعاية الصحية أو أي حق اجتماعي أو اقتصادي آخر للانتهاك على يدي حكومة بلده، بأن يقدم استئنافاً إلى الأمم المتحدة.

...

ولكن إذا لم توقع أيرلندا، وهي إحدى البلدان الأكثر غنى في العالم، فما بال البلدان الأقل تطوراً، ولماذا ينبغي أن توقع؟ لماذا ننتظر من البلدان التي يطحنها الفقر المدقع أن توقع على البروتوكول؟

ومن الغريب أنه في الوقت الذي تحثنا فيه الحكومة الأيرلندية على التصديق على معاهدة لشبونة، جزئياً على الأقل، بسبب المزيد من أشكال الحماية التي سيوفرها لنا ميثاق الحقوق الأساسية، فإنها تحرم الناس من هذه الحماية التي هم بأمر الحاجة إليها.

إن حقوق الإنسان من الناحية الرسمية تعتبر سمة أساسية من سمات سياستنا الخارجية. وقد أظهرت أيرلندا، والوزير مايكل مارتين بشكل خاص، روحاً قيادية حقيقية في العام الماضي في مجال العمل من أجل وضع معاهدة دولية لحظر القنابل العنقودية، بسبب معرفة حجم الدمار الذي تحدثه. وفي أيرلندا، وربما أكثر من أي مكان آخر في العالم المتطور، يُظهر لنا تاريخنا المدمرة للفقر، فلماذا يسير الأمر في هذه الحالة بشكل مختلف؟

ومع وضوح العواقب الحادة للتخفيضات في المساعدات الحكومية، أصبح من واجبا سبر طرق أخرى لمساعدة العالم النامي. وقد لاحظ الوزير بيتر بوار مؤخراً أننا بحاجة إلى قيام الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بالعمل معاً بشكل أكثر فعالية بهدف إيجاد حلول للمشكلات العالمية التي نعاني منها جميعاً.

وهذه إحدى الطرق للقيام بذلك، ولا يزال لدينا الوقت لتغيير موقفنا. ولكن حكومتنا في هذه اللحظة بعيدة عن أن تُظهر روحاً قيادية، بل إنها لا تخطط لتغيير موقفها.

يعمل هانز زومر مديراً لمنظمة «دوتشاس»، وهي منظمة مظلة للمنظمات غير الحكومية الأيرلندية الخاصة بالتنمية لما وراء البحار.

المربع 5: نموذج عريضة¹⁵

ندعو [اسم البلد] إلى التصديق على معاهدة جديدة للعدالة¹⁶

تخيّل أنه تم هدم منزلك من دون إنذار، وأن حكومة بلدك لا تفعل شيئاً لحمايتك أو لضمان حصولك على مسكن. وليس بمقدورك شراء ما يكفي من الطعام لعائلتك، ولكن الحكومة لن تمد لك يد العون مع أنها تملك الموارد الكافية لذلك.

تصوّري أنك محرومة من الرعاية الطبية اللازمة لإنجاب طفلك لأنك لا تستطيعين دفع الفاتورة. أو أن شركة ما لوّثت مائك وجعلته غير صالح للشرب، ولكنك لا تستطيعين أن تفعلي شيئاً إزاء ذلك.

إن العديد من الناس يُحرمون بشكل يومي من حقوقهم في الحصول على سكن كاف وعلى الغذاء والماء والتمديدات الصحية والرعاية الصحية والعمل والتعليم. وكثيراً ما تشدقت الحكومات، لفظياً فقط، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

وقد التزمت جميع الحكومات بتقليص معدلات الفقر وتلبية الأهداف التنموية للألفية. ومع ذلك فإن الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر كثيراً ما يُحرمون من حقوقهم وليس لديهم فرصة حقيقية لمساءلة الحكومات.

ويُنشئ البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية آلية دولية جديدة ستمكّن الأشخاص الذين حُرّموا من حقوقهم – ولا يستطيعون تحقيق الإنصاف في بلدانهم – من طلب العدالة من خلال الأمم المتحدة. وكفي يستطيع الأشخاص الوصول إلى هذه الآلية، يجب أن يصبح بلدكم طرفاً في البروتوكول الاختياري.

قلّ لحكومة بلدك إنها إذا أرادت فعلاً أن تكفل تحقيق العدالة بالنسبة لجميع حقوق الإنسان والتصدي لأسباب الفقر والتشرد والجوع، فإنها يجب أن تبرهن على ذلك بالتصديق على البروتوكول.

إن [اسم المنظمة] جزء من الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يدعو جميع الحكومات في سائر أنحاء العالم إلى التصديق على البروتوكول.

وقّع على العريضة:

اقرأ ووقع وارسل المناشدة إلى [رئيس الحكومة أو الوزير المعني] في [اسم البلد].

ليكن بلدكم طرفاً في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السيد ... الموقر [لقب المستهدف]،

تحية طيبة وبعد ...

إنني أحتكم على ضمان تمكين ضحايا جميع انتهاكات حقوق الإنسان من الحصول على إنصاف فعال، بأن يصبح بلدكم طرفاً في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

15 هذا يستند إلى نص تحرك البطاقة البريدية لمنظمة العفو الدولية.

16 العنوان البديل هو: «دعوة [اسم البلد] إلى التصديق على معاهدة جديدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وبذلك سيظهر [اسم البلد] التزاماً واضحاً بضمان تمكين جميع الناس، وخاصة أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر، من تحقيق العدالة ومساءلة الحكومات عندما يُحرمون من حقوقهم. كما أنه سيعزز الاعتراف القانوني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها في [اسم البلد] وفي سائر أنحاء العالم. واقبلوا فائق الاحترام

المربع 6: نموذج رسالة الحملة العامة¹⁷

سر أيرلندا المصون: المعاهدة التي لا يريدون أن تعرفوا عنها شيئاً

في مثل هذا الأسبوع قبل عشرين عاماً، صدقت أيرلندا على معاهدة دولية ملزمة قانونياً، تكفل حقوقكم الإنسانية الأساسية. ولكنهم لا يريدون أن تعرفوا عنها شيئاً.

إن هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تخصنا، ولكن الحكومات المتعاقبة عجزت عن إحقاقها منذ عشرين عاماً.

هل تعلمون أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يكفل لكم الحق في:

المادة 7	الأجور العادلة
المادة 9	الضمان الاجتماعي
المادة 10	حماية الأسرة
المادة 11	السكن
المادة 11	مستوى معيشة كاف
المادة 11	الماء
المادة 12	الرعاية الصحية
المادة 13	التعليم

بادر إلى التحرك

إن معاهدة دولية جديدة من شأنها أن تتيح لكم إمكانية أخذ الحكومة إلى الأمم المتحدة، إذا لم تفعل كل ما في وسعها لإحقاق حقوقكم.

لم توقع أيرلندا على البروتوكول.

أُكتب إلى تاويسييتش [رئيس وزراء أيرلندا] وطالب بحقوقك الإنسانية.

17 استخدم هذا النص من قبل الفرع الأيرلندي لمنظمة العفو الدولية. وقد تم إجراء تكييف طفيف لهذه النسخة.

ب. أثناء عملية التصديق

إن تنظيم الحملة العامة والعمل الإعلامي قبل التصديق بفترة قصيرة أمر أساسي. وإن التصديق الوشيك على البروتوكول الاختياري يمثل فرصة مهمة للتأكيد للجمهور على ما يلي من خلال وسائل الإعلام:

- الطبيعة الملزمة قانونياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- وجود هذه الآلية الدولية للشكاوى وضرورة ضمان التزام الحكومة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ ضرورة الالتزام بقرارات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن المراسلات الفردية وملاحظاتها الختامية في عملية إعداد التقارير الدورية.

■ ضرورة تعزيز الحماية القانونية الوطنية من أجل ضمان الإنصاف على المستويين الوطني والدولي.

■ ملاءمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتحديات المعاصرة في البلاد.

■ ضرورة قيام البلدان الأخرى في المنطقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري.

وينبغي الاتصال بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في المنطقة، كي تقوم بترويج هذا التحرك في بلدانها. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة عندما يكون البلد الذي يصدق على البروتوكول الاختياري هو البلد الأول في المنطقة الذي يفعل ذلك، أو الذي يتمتع بنفوذ خاص.

يرجى العلم بأن التصديق يتم على مراحل عدة. وفي العديد من البلدان، يجب أن يعقب قرار السلطة التشريعية بالتصديق على معاهدة ما التوقيع النهائي لرئيس الدولة أو رئيس الوزراء قبل إيداع صك التصديق لدى الأمم المتحدة. ولا يصبح البروتوكول الاختياري ملزماً قانونياً إلا بعد اكتمال جميع المراحل. ولممارسة ضغوط إضافية على الحكومة كي تكفل إكمال عملية التصديق بنجاح، فإن إصدار بيان صحفي قد يكون ملائماً حالما تصوت السلطة التشريعية على التصديق. على أن البيان الصحفي ينبغي أن يوضح أن الحكومة يجب أن تودع الصك لدى الأمم المتحدة.

المربع 7: نموذج بيان صحفي يرحب بقرار الحكومة التصديق على البروتوكول¹⁸

(س) هي الدولة الأولى في منطقة شرق أفريقيا التي تصدق على آلية جديدة للأمم المتحدة لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

رحب ائتلاف يضم 30 منظمة تعنى بحقوق الإنسان والتنمية بقرار الحكومة القاضي بالتصديق على آلية جديدة للأمم المتحدة تمكّن كل شخص من الوصول إلى العدالة إذا انتهكت حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحُرم من الإنصاف الفعال في بلده.

إن (س) هي الدولة الأولى في شرق أفريقيا التي تصدق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يتيح للأفراد والجماعات داخل البلاد نشدان العدالة من الأمم المتحدة في حالة انتهاك هذه الحقوق من قبل الحكومة – وتشمل الحق في الحصول على سكن كاف والحق في الغذاء والماء والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم.

وقال الناطق الرسمي للائتلاف [اسم الشخص ومنصبه وعنوانه]: «إن الحصول على العدالة حق أساسي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وإننا نشجع جميع أفراد مجتمع شرق أفريقيا على الاقتداء بمثل (س) الإيجابي والتصديق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن.»

إن البروتوكول سيمكّن الأشخاص المحرومين من حقوقهم الإنسانية من تقديم شكاواهم إلى هيئة خبراء دولية مستقلة. ومن المرجح أن تؤثر القرارات التي تتخذها هذه الآلية الجديدة على قرارات المحاكم الوطنية والإقليمية حول العالم. [وسيكون البروتوكول مهماً في (س) لأن القوانين الوطنية لا تنص على الإنصاف في العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الرعاية الصحية والماء والسكن والغذاء والتعليم].¹⁹

وأضاف [الناطق الرسمي] يقول: «إن البروتوكول سينشئ أداة مهمة لسكان (س)، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر، تساعد على مساءلة حكومتهم عن حقوقهم. كما ينبغي أن تمضي الحكومة قدماً في التزامها بضمان تمكين آلياتها الوطنية، كالمحاكم والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، من تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.»

وكان البروتوكول قد اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 10 ديسمبر/كانون الأول 2008، وفتح باب التصديق عليه في 24 سبتمبر/أيلول 2009. وسيتم العمل بالآلية الشكاوى هذه بعد تصديق 10 بلدان على البروتوكول.

وبالإضافة إلى (س)، فقد صدقت [أذكر العدد] دولة «على البروتوكول، بينما وقعت عليه [أذكر العدد] دولة، معربةً عن عزمها على تصديقه، ولكن التصديق أمر ضروري لجعل البروتوكول ملزماً قانونياً.

18 تم تكييفه من البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية، الذي يرحب بالتصديق الأول للبروتوكول الاختياري.

19 ينبغي تنقيح هذه الجملة بما يتماشى مع البحث المتعلق بالحقوق القابلة للتنفيذ قانونياً بموجب القانون الوطني، أو شطبها إذا لم يكن بالإمكان إجراء هذا البحث.

ملاحظات إلى المحررين

- الدول التي وقعت على البروتوكول هي: [قائمة البلدان]. الدول التي صدقت عليه هي: [قائمة البلدان].
- تاريخياً، تم إهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان التركيز عليها أقل من التركيز على الحقوق المدنية والسياسية. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، اتفقت الدول على أن «المجتمع الدولي يجب أن يتعامل مع حقوق الإنسان على المستوى العالمي بطريقة عادلة ومتساوية وعلى نفس الأساس وبنفس التركيز». إن البروتوكول يعتبر تطوراً ملموساً باتجاه هذه الغاية.

7. التقييم والمتابعة

- ينبغي التأكد من تخطيط وتقييم أنشطة كسب التأييد من منظور طويل الأجل. وغالباً ما تكون المقاربات الفعالة لكسب تأييد الحكومات هي التي تتم في ظروف يمكن فيها إقامة علاقات إيجابية طويلة الأجل مع الأفراد والمؤسسات، حتى عندما تكون هناك خلافات رئيسية.
- ◀ **الأهداف والنتائج:** سيعتمد تقييم أنشطتكم على الأهداف العامة والمحددة التي تضعونها. ولن يتطابق التخطيط مع النتائج الفعلية دائماً. ولكن ذلك يأتي مع الوقت، ويمكن للتقييم أن يقيس النتائج الملموسة.
- ◀ **المراجعة والفحص:** أي الاستراتيجيات والأدوات والمبادرات كانت ناجحة وأحدثت تأثيراً في حملتكم باعتقادك؟
- ◀ **التغيير والتعديل:** ثمة لاعبون كثيرون وديناميات عديدة، من قبيل وجود بيئة سياسية واقتصادية معينة أو فاعلين متنفيذين، يشكلون العمل الدعوي. ومع أن من الصعب التنبؤ أثناء تقييم الاستراتيجية، فإنكم ربما ترغبون في دراسة هذه العوامل وتعديل وتغيير استراتيجيتكم بحيث تلائم الحكومة المعنية.
- ◀ **المحافظة على الزخم** عن طريق كتابة رسالة إلى الصلوات الحكومية أو إجراء مكالمات هاتفية معها.
- ◀ **تسجيل ملاحظة** للتذكير بإرسال مزيد من المعلومات. إذ أن إرسال قدر صغير من المعلومات بشكل متكرر يعتبر تكتيكاً جيداً.
- ◀ **البقاء على علم بالتطورات:** إذا كان بلدكم متردداً أو ممتنعاً عن التصديق على البروتوكول الاختياري، فقد ترغبون في متابعة الدول الجديدة التي صدقت عليه. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى دول أخرى قد تكون حكومة بلدكم مهتمة بأن تحذو حذوها، وقد يكون من بينها دول في المنطقة نفسها، أو من دول الجنوب، إلخ.
- ◀ **إغتنام المناسبات القادمة ذات الصلة** لمتابعة حكومة بلدكم أو إشراكها مجدداً في العمل، من قبيل 10 ديسمبر/كانون الأول 2008، الذي يصادف ذكرى اعتماد البروتوكول من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، و 24 سبتمبر/أيلول 2009، الذي يصادف ذكرى فتح باب التوقيع عليه.
- ◀ **إقامة صلوات بالمنظمات غير الحكومية الأخرى،** التي قد ترغب في الانضمام إليكم في أنشطة كسب التأييد المستقبلية، وذلك بإرسال رسائل مشتركة أو القيام بزيارات مشتركة. إذ أن من الأسهل الاتفاق على بيان مشترك إذا كنتم قد أقمتم علاقات ثقة مع الآخرين، وعرفتكم مهمات بعضكم بعضاً.

الباب الثاني: بعد التصديق: ما الذي ينبغي القيام به أيضاً؟

1. إنتخاب أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللجنة) هي هيئة المعاهدة التي تتمتع بصلاحيات مراقبة وتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب الدول الأطراف. وحالما يدخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ، ستمتع اللجنة بصلاحيات تلقي الشكاوى الفردية التي تتضمن قضايا مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق المعاهدة، وتتولى التحقيق في الانتهاكات الواسعة النطاق، أو تتلقى الشكاوى العابرة للدول.

إن نوعية الأعضاء فرادى يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النوعية بوجه عام وعلى فعالية اللجنة، فضلاً عن التصورات المتعلقة باستقلالها وخبراتها. ونظراً لأهمية قوام اللجنة بالنسبة لتطبيق البروتوكول الاختياري، فقد قرر ائتلاف المنظمات غير الحكومية، في إطار حملته «العدالة الآن! التصديق من أجل حماية جميع حقوق الإنسان» بغية استهداف جميع البلدان (الدول الأعضاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعددها 160 دولة، والدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعددها 54 دولة) لإحداث تأثير إيجابي على عملية الترشيح والتصويت.

وتتألف اللجنة من 18 خبيراً، يتم انتخابهم لدورة مدتها أربع سنوات. ويتم تجديد نصف الأعضاء مرة كل سنتين. ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء بعد انتهاء مدة ولايتهم. وخلافاً لهيئات مراقبة المعاهدات التي أنشئت بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي اعتُمدت مؤخراً، لا توجد حدود لعدد الدورات في عضوية اللجنة. وينتخب اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو هيئة تضم 54 دولة تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويتم تخصيص المقاعد في اللجنة على أساس التجمعات الإقليمية، حيث تُوزع خمسة عشر مقعداً بالتساوي بين التجمعات الإقليمية، بينما تُوزع المقاعد الثلاثة الإضافية وفقاً للعدد الاجمالي للدول الأطراف لكل مجموعة إقليمية. وهذا يعني أن كل عملية انتخاب يجب أن تأتي بعضو واحد على الأقل من كل مجموعة إقليمية تابعة للأمم المتحدة.²⁰

أ. عملية الانتخاب والترشيح

يجري انتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة بالاقتراع السري، ويتم كل سنتين خلال الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 21 وتكون عملية الترشيح مفتوحة لمدة ثلاثة أشهر (عادة ما تكون من أكتوبر/تشرين الأول إلى يناير/كانون الثاني). وتُدعى جميع الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى إرسال الترشيحات إلى أمانة اللجنة. وفي حين أنه ليس ثمة ما يمنع الدول الأطراف التي لها عضو في اللجنة من طرح مرشح آخر، فإنه لم يحدث أن انتُخب أكثر من شخص من مواطني الدولة العضو في الممارسة العملية. وعادة ما ترشح الدولة أشخاصاً من مواطنيها، ولكن ليس هناك ما يمنعها من ترشيح أعضاء من مواطني دول أخرى.

ب. الانتخاب الأول للجنة بعد اعتماد البروتوكول الاختياري

في أبريل/نيسان 2010، جرى انتخاب خبراء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد انتهت فترة ولاية نصف أعضاء اللجنة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وجرى انتخاب أعضاء لهذه المقاعد في نهاية أبريل/نيسان 2010 في نيويورك، حيث تبدأ فترة ولاية الأعضاء المنتخبين حديثاً في يناير/كانون الثاني 2011.

وقد قامت ثلاث عشرة دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتسمية مرشحين جدداً لعضوية اللجنة.

20 ترد تفاصيل التوزيع الدقيق للمقاعد المتوفرة بين التجمعات الإقليمية عندما تُنشر الدعوة إلى الترشيحات على صفحة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الانترنت والمتعلقة بلجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/index.htm>. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يمكن الإشارة إلى الكراس 1، الفصل xx من هذه الرزمة.

21 للاطلاع على القائمة الكاملة للأعضاء وتواريخ انتهاء العضوية أنظر موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي: www.un.org/ecosoc (أنقر على كلمتي «حول» و«أعضاء»).

22 الأعضاء الذين تنتهي فترة ولايتهم هم: كليمنت أنتغا (الكاميرون) الذي انتُخب في عام 1999، وفرجينيا بونوان دندان (الفلبين)، التي انتُخت في عام 1999، وماريا فرجينيا براس غوميز (البرتغال)، وتشاندراشيخار دسغوبتا (الهند)، وعزوز كردون (الجزائر)، ويوري كولوسوف (روسيا الاتحادية) الذين انتُخبوا في عام 2002، وجيمي ماركان رديرو (إكوادور) الذي انتُخب في عام 1987، وإيبي ريدل (ألمانيا)، وألفارو تيرادو ميا (كولومبيا) اللذين انتُخبا في عام 2002.

المنطقة	أسماء المرشحين (المرشحون المنتخبون بخط أسود)	الأصوات
الدول الأفريقية	السيد كليمنت أتنغانا (الكاميرون) السيد عزوز كردون (الجزائر) السيد مارك سومدا (بوركينافاسو)	44 صوتاً من أصل 53 صوتاً 30 من أصل 53 صوتاً 27 من أصل 53 صوتاً
الدول الآسيوية	السيدة فرجينيا بونوان دندان (الفلبين) السيد تشاندراشيخار دسغوبتا (الهند) السيدة هيسو شين (جمهورية كوريا) السيد ضاري رشيد ياسين (العراق) السيدة كونغ جون (الصين)*	17 صوتاً من أصل 52 صوتاً 41 من أصل 52 صوتاً 38 من أصل 52 صوتاً 5 أصوات من أصل 52 صوتاً تصويت بالتصفيق
دول غرب أوروبا ودول أخرى	البروفيسور الدكتور إيبى ريديل (ألمانيا) السيدة ماري فرجينيا براس غوميز (البرتغال)	التصويت بالتصفيق**
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	السيد ريناتو زريني ريبرو لياو (البرازيل) السيد ألفارو تيرادو-ميا (كولومبيا) السيد جيمي ماركان روميرو (إكوادور)	التصويت بالتصفيق التصويت بالتصفيق التصويت بالتصفيق
دول شرق أوروبا	السيد عباسهيدزه أصلان مسينوفيتش (روسيا الاتحادية)	التصويت بالتصفيق

* استقال العضو السابق داود زهان (الصين) في 31 يوليو/تموز 2010. وانتُخب كونغ جون بالتصويت بالتصفيق لدورة تبدأ في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010 وتنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2010 ليحل محل داود زهان.

** توصلت ألمانيا والبرتغال، من مجموعة دول «غرب أوروبا ودول أخرى»، اللتين طرحتا مرشحين لهذه الانتخابات، إلى اتفاق يقضي بأن يشغل مرشح ألمانيا المقعد لمدة سنتين ويغادره بحلول نهاية عام 2012، بينما تترشح البرتغال لإكمال فترة الولاية حتى نهايتها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن نتائج عملية الانتخاب، أنظر:

<http://www.un.org/News/Press/docs/2010/ecosoc6419.doc.htm>

و <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/elections2010.htm>



ج. ما هي أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية؟

على الرغم من أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تقتضي من الأعضاء في هيئات المعاهدات أن يكونوا مستقلين، فإن بعض أعضاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لكنهم ليسوا أغلبية) يشغلون مناصب في حكومات دولهم. وينص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 17/1985، الذي أنشأت بموجبه اللجنة، على أنها يجب أن تتألف من «خبراء مشهود لهم بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان، ويعملون بصفتهم الشخصية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل أشكال الأنظمة الاجتماعية والقانونية المختلفة». بيد أن بعض الأعضاء يتمتعون بخلفية أو تجربة محدودة في المجالات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنه لا يعمل في هذه اللجنة سوى امرأتان.

وعلاوة على ذلك، فإن عدد الدول الأطراف التي تسمي مرشحين قليل جداً، مما يترك العملية الانتخابية على المستوى الدولي بدون منافسة. وغالباً ما يجري الاقتراع السري بعد المساومة على الأصوات وبعد أن تكون التجمعات الإقليمية قد تبنت مرشحين، الأمر الذي يجعل إمكانات المنافسة محدودة. ونظراً لأن العملية على المستوى الدولي لا تتسم بالشفافية إلى حد كبير، فإن من المهم أن تؤدي العملية على المستوى الوطني إلى تسمية مرشحين ذوي كفاءة رفيعة. ولسوء الحظ فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 17/985 لا يطلب من الدول الأطراف ضمان عملية مفتوحة وشفافة لتحديد المرشحين المحتملين على المستوى الوطني.

وفي حين أن عملية الاختيار على المستوى الوطني قد لا تكون سرية في معظم الدول، فإنها بالتأكيد ليست معروفة تماماً أو معلنه. وهذا يعني أن مجموعة مقدمي الطلبات المحتملين محدودة وأن مشاركة المجتمع تتم في أدنى مستوى. إن مثل هذه الممارسات من جانب الدول الأطراف تُحدث أثراً سلبياً على النوعية بوجه عام وعلى الفعالية والسمعة والتأثير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويسعى ائتلاف المنظمات غير الحكومية إلى تحسين مستوى عملية الترشيح والانتخاب. ويتمثل هدفنا في أن تقوم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتسمية مرشح واحد على الأقل وأن ترسي عملية مفتوحة وشفافة على المستويين الوطني والدولي، وذلك من أجل تحديد واختيار مرشحين أكفاء ومؤهلين من الكوادر الأرفع مستوى، ممن يتسمون بالحيدة والاستقلال عن الحكومة. كما يدعو ائتلاف المنظمات غير الحكومية إلى الدول إلى أن تضع في اعتبارها أهمية ضمان التوازن في النوع الاجتماعي في قوام اللجنة.

يرجى العلم بأن ائتلاف المنظمات غير الحكومية لا يتخذ موقفاً مع أو ضد أفراد معينين رشحوا أو انتخبوا لشغل مناصبهم كأعضاء في اللجنة. ويعتبر ائتلاف المنظمات غير الحكومية أن من المهم للغاية توجيه الجهود على الصعيدين الوطني والدولي إلى التغلب على هذه النواقص. ويدعو الائتلاف أعضائه ومؤيديه إلى المشاركة في عملية الانتخاب من خلال تنفيذ الأنشطة الموصى بها الواردة أدناه.

المربع 8: مثال على الممارسة الجيدة

ثمة مثال إيجابي على عملية ترشيح وطنية شفافة، وهي عملية اختيار المرشحين للجنة الفرعية المعنية بالتعذيب بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، التي جرت في المملكة المتحدة في عام 2006. فقد قامت المملكة المتحدة بعملية اختيار مفتوحة، حيث نشرت إعلانات في الصحف الوطنية طلبت فيها من الأشخاص المهتمين التقدم بطلبات ترشيح لتمثيل المملكة المتحدة. وفي عملية الاختيار وضعت الحكومة في اعتبارها الخبرات المحددة التي يُشترط أن يتمتع بها المتقدم بالإضافة إلى شرط الاستقلال عن أي منصب حكومي. وأجريت مقابلات مع المرشحين المحتملين، وتم اختيار مرشح يفي بالمعايير الصارمة.

د. الأنشطة الموصى بها

يطلب من منظمات المجتمع المدني في الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ليس لها عضو في اللجنة، أن تقوم بالأنشطة التالية الموصى بها:

المستهدفون: وزارة الخارجية أو غيرها من السلطات المعنية بمستوى وزاري.

الرسالة الرئيسية: ينبغي تشجيع بلدكم على تسمية مرشح واحد على الأقل، شريطة أن يكون مؤهلاً ومستقلاً وقديراً (إلا إذا كنتم لا تعتقدون أن الحكومة الحالية في بلدكم ستدعم مرشحين مستقلين ومؤهلين) لخوض الانتخابات. كما ينبغي الدعوة إلى عملية مفتوحة وعادلة وشفافة على المستوى الوطني لتحديد واختيار مرشحين ذوي مؤهلات رفيعة المستوى ويتمتعون بالاستقلال. وبوجه عام حاولوا العمل مع الدولة والمجتمع المدني في عملية اختيار مفتوحة وشاملة ونزيهة وشفافة. وإذا كانت حكومة بلدكم عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فشجّعوها على التصويت للمرشحين الذين يفون بمعايير الاستقلال والحيدة، والذين يعتبرون خبراء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان التوازن في النوع الاجتماعي في تركيبة اللجنة.

التوقيت: تُعقد الانتخابات مرة كل عامين، ومن المقرر أن تعقد الجولتان التاليتان للانتخابات في عام 2012 وعام 2014. وستُنشر الدعوات للترشيحات في المرتين على صفحة اللجنة على الإنترنت في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وأكتوبر/تشرين الأول 2013.²³ وسيرسل ائتلاف المنظمات غير الحكومية رسالة إلى أعضائه تتعلق بتأكيد المواعيد. ومن المهم البدء بكسب تأييد الحكومات قبل موعد عملية الترشيح بعدة أشهر، وذلك لضمان توفر الوقت الكافي لبناء عملية شفافة وتشاركية لتحديد المرشحين.

ه. مقترحات بشأن أنشطة إضافية

بعد الاتصال الأولي، أُطلب عقد اجتماع مع ممثلين حكوميين رفيعي المستوى، وتابع الاتصال بالأشخاص المعنيين في الإدارة بشكل منتظم بهدف تشجيع الحكومة على القيام بما يلي:

- اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لضمان عملية مفتوحة وشاملة وشفافة وعادلة تهدف إلى اجتذاب واختيار مجموعة من الأشخاص ذوي المؤهلات العليا من طائفة من الخلفيات ذات الصلة، ممن يفون بالمعايير المطلوبة للترشح للانتخاب في عضوية اللجنة.
- ضمان نشر الدعوة للترشيحات وتقديم الطلبات من جانب الخبراء الذين يفون بالمعايير، على نطاق واسع والإعلان عنها في كافة أنحاء البلاد، ومشاركة منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالكفاءة في المجالات التي يشملها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع مراحل عملية الترشيح.
- التشاور مع المجتمع المدني وإيلاء الاهتمام الواجب لإنشاء آليات ملائمة لهذا الغرض - بما في ذلك إنشاء لجنة اختيار تتألف من ممثلين للدولة الطرف والمنظمة غير الحكومية المعنية والنقابات المهنية وغيرها من المنظمات المختصة في المجالات التي يشملها العهد الدولي - وذلك لمراجعة الطلبات (وتحديد الشروط التي يجب أن يفني بها المرشحون المحتملون إذا كان ذلك ضرورياً).
- حالما يتم اختيار المرشح، ينبغي إصدار بيان عام تفصيلي يبين كيف أن المرشح المختار يفني بمعايير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الشروط الفنية الأخرى الضرورية لتأدية مهامه كعضو في اللجنة بشكل فعال ومستقل ومحايد.

و. مقترحات بشأن مستهدفين إضافيين

المستهدفون: ممثلو الحكومة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الشريكة:

الرسالة الرئيسية: دعم دعوات منظماتكم للحكومة كما هو مبين في الفصول السابقة، والمشاركة في العمل.

التوقيت: قبل الموعد النهائي للترشيحات.

أعضاء الهيئة التشريعية:

- الاتصال بأعضاء الهيئة التشريعية والطلب منهم استجواب الحكومة بشأن عملية اختيار المرشح.

المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان:

- الاتصال بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدك لطلب دعمها لممارسة الضغط على الحكومة لحملها على إرساء عملية مفتوحة وشفافة.

شن حملة عامة وزيادة الوعي العام

- التأكد من أن المنظمات غير الحكومية الشريكة على وعي بالانتخابات القادمة. وتشجيعها على التفكير بالدور الذي يمكن أن تلعبه في العملية الوطنية، وكيفية الضغط على الحكومة من أجل وضع إجراءات على المستوى الوطني تتسم بالانفتاح والعلنية والشفافية.
- إثارة موضوع الانتخابات مع الصحفيين/وسائل الاعلام المهتمة بالشؤون الدولية وقضية الأمم المتحدة.
- كتابة رسائل إلى المنظمات المهنية المعنية في بلدكم، من قبيل نقابة المحامين والجمعيات الطبية وجمعيات الإسكان والجمعيات التربوية ونقابات العمال؛ إذ أن لدى هذه المنظمات هيئات داخلية تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان أو تخاطب الرئيس) بنفس الطريقة المتبعة في الرسالة النموذجية إلى الحكومة. والطلب منها كتابة رسائل إلى الحكومة بهذه الصفة أو إصدار بيان عام يدعم اتباع عملية مفتوحة وشفافة لاختيار المرشحين الوطنيين.

23 أنظر صفحة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الموقع: <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/index.htm>

التغذية الراجعة

إن ملاحظاتكم وتعليقاتكم ومعلوماتكم تكتسي أهمية بالغة، فيرجى الاتصال بنا لإحاطتنا علماً بما يلي:

- ◀ ما إذا تمكنتم من اتخاذ إجراء، وإذا كان الجواب بنعم، فما هو؟
- ◀ رد حكومة بلدكم.
- ◀ أية اهتمامات/أنشطة من جانب المنظمات غير الحكومية الشريكة أو ممثلي الحكومة أو وسائل الإعلام.
- ◀ معلومات حول مرشح الحكومة.

يرجى إرسال التغذية الراجعة إلى العنوان الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org.

2. زيادة الوعي وبناء القدرات بشأن استخدام البروتوكول الاختياري

تفتقر العديد من المجتمعات إلى الوعي بمضمون العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبدور اللجنة. وكما توضح هذه الرزمة، فإن البروتوكول الاختياري يكتسي أهمية كبرى بسبب قدرته على توفير إنصاف دولي على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تعزيز إحقاق هذه الحقوق. واستناداً إلى استخدام البروتوكول، فإنه ينطوي على إمكانية خلق فهم رفيع المستوى للنطاق الكامل للعهد الدولي. ومن هنا فإن البروتوكول يمكن أن يساعد على تعزيز إمكانية تنفيذ العهد الدولي نفسه، وأن يطلب من الدول الأطراف تحديد ومراجعة القوانين التي تتناقض مع العهد الدولي أو تعجز عن إنفاذه، وتطوير فقه قانوني خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال شحذ الفهم للمعايير وخلق سوابق يمكن أن تُطبق على المستويين الوطني والإقليمي، والمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان وإحقاقها في الأجل الطويل.

أ. الأنشطة الموصى بها

لتعزيز إمكانية تنفيذ البروتوكول الاختياري يمكن أن تقوم منظماتكم بما يلي:

- ◀ خلق وعي عام بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبروتوكول الاختياري الملحق به، باعتماد فرصة الحملة وتصديق الحكومة على البروتوكول الاختياري (أنظر الفصل 6 أعلاه).
- ◀ إعداد المواد وتبادل المعلومات التي ستساعد الأفراد والمنظمات على الدعوة إلى استخدام البروتوكول الاختياري وتنفيذه. وقد تجدون أن من المفيد استخدام فصول في هذه الرزمة الدعوية. للحصول على معلومات بشأن البروتوكول الاختياري، يرجى زيارة موقع الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: <http://www.escr-net.org>، أو موقع الائتلاف من أجل البروتوكول الاختياري: <http://www.opicescr-coalition.org/>
- ◀ تنظيم أنشطة - من قبيل الدورات التدريبية وورشات العمل والحلقات الدراسية - للمنظمات والأفراد من أجل التفكير الخلاق بطرق استخدام البروتوكول الاختياري.
- ◀ توفير معلومات للمسؤولين الحكوميين وممثلي الحكومة وموظفيها الإداريين وأعضاء السلك القضائي، وذلك من خلال عقد الحلقات الدراسية العامة واجتماعات الطاولة المستديرة وورشات التدريب، إلخ حول الآليات التي يوفرها البروتوكول الاختياري، وتداعيات أن يصبح بلدكم دولة طرفاً في البروتوكول، وإمكانية الفصل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق القضاء، إلخ.
- ◀ إن حلقات النقاش من شأنها أن تتيح للحكومة إمكانية شحذ الأفكار بشكل خلاق والنظر في السياسات والمبادرات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الاختياري. وفي ضوء ذلك، سيكون من المهم للغاية، دعوة الخبراء - من قبيل الأكاديميين والمشرعين وأعضاء هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان - الذين يستطيعون التحدث عن المقاضاة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن التجارب المتعلقة بالاتصالات بهيئات مراقبة المعاهدات الأخرى.
- ◀ الحض على وضع السياسات والتدابير التشريعية لتنفيذ البروتوكول الاختياري، وضمان فعالية البروتوكول وتحديد الحلول الوطنية الفعالة عن طريق متابعة الاجتماعات التي تُعقد أثناء إجراءات التصديق وترتيب عقد اجتماعات مع فاعلين متنفذين جدد وموظفين حكوميين وسياسيين وغيرهم.

- ◀ إثارة الاهتمام في أوساط الجمهور من خلال الأنشطة – كالحلقات الدراسية العامة والمنتديات التي تناقش المضامين والفوائد والمواقع التي يوفرها البروتوكول الاختياري.
- ◀ إشراك وسائل الإعلام في توزيع البروتوكول الاختياري والتوعية به، بواسطة كتابة الرسائل إلى المحررين، وإصدار بيانات صحفية حول الفعاليات القادمة وكتابة مقالات رأي في الصحف المحلية استناداً إلى أمثلة محلية (أنظر المزيد بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بكيفية إشراك وسائل الإعلام الواردة آنفاً، الباب الأول، الفصل 6: الحملات العامة والعمل الإعلامي).
- ◀ دعم مبدأ المقاضاة لضمان وصول القضايا القوية إلى اللجنة، من أجل تسجيل سابقة إيجابية والتحقق من أن القرارات تُنشر على الملأ في بلدكم. أنظر تحت الباب الثاني، الفصل 3: تقديم الشكاوى إلى اللجنة).

3. تقديم الشكاوى إلى اللجنة

- حالما يدخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ، ستكون هناك حاجة إلى دعم القضايا الجيدة على المستوى المحلي والتي يمكن المضي بها بموجب آلية الشكاوى الجديدة بغية خلق سابقة إيجابية. إن مثل هذه المشاركة الإيجابية مع الجماعات الوطنية المنخرطة في القضايا المتعلقة بالتقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تكتسي أهمية خاصة بسبب القيود الصارمة على تقديم الشكاوى بعد استنفاد الحلول الوطنية. ويعمل ائتلاف المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع مجموعة العمل الخاصة بالتقاضي التابعة لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²⁴ من أجل تطوير برنامج تقاضي استراتيجي لدعم البروتوكول الاختياري وبناء موارد مهمة لزيادة قدرة الجماعات على المشاركة الفعالة على المستويين الوطني والدولي. وسيتم ذلك من خلال ما يلي:
- ◀ تنظيم اجتماع لذوي الخبرة في مختلف جوانب العمل الخاص بالتقاضي الاستراتيجي، وهذا من شأنه أن يخلق حواراً حول تطوير الموارد لدعم الجماعات المهتمة بتقديم مراسلات بموجب آلية البروتوكول الاختياري.
 - ◀ وضع دليل حول التقاضي الاستراتيجي بموجب البروتوكول الاختياري. وسيركز هذا الدليل التكميلي على بناء حجج قانونية قوية والإيفاء بالمتطلبات الإجرائية ذات الصلة، لتقديم قضية ناجحة إلى اللجنة بموجب آلية البروتوكول الاختياري.

4. دعوة الدول إلى قبول إجراءات التحري والرسائل المتبادلة بين الدول بموجب البروتوكول الاختياري

- ربما توقع بعض الحكومات على البروتوكول الاختياري، ولكنها لا تصدر إعلاناً تعترف فيه باختصاص لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتولي إجراءات التحري والرسائل المتبادلة بين الدول (وهذا موضع في الكراس 2، الفصل 2). إن إجراءات التحري والرسائل المتبادلة بين الدول ذات أهمية لأنها توفر طرقاً للإنصاف في الأوضاع التي قد يكون فيها الضحايا غير قادرين على تقديم مراسلات لأسباب متعددة، من قبيل الخوف من الانتقام أو عدم القدرة على توثيق مدى خطورة الانتهاكات أو طبيعتها المنهجية. كما أن هذه الإجراءات تساعد على الرد على الانتهاكات الخطيرة أو المنهجية في الوقت المناسب، وتعزز قدرة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مراجعة الانتهاكات المنظمة التي تلحق الضرر بمجموعات كبيرة من الناس.
- يمكنكم كسب تأييد حكومة بلدكم في قبول إجراءات التحري والرسائل المتبادلة بين الدول من أجل إزالة جميع العوائق أمام الوصول إلى البروتوكول الاختياري. ويمكن للحكومات قبول الإجراءات في أية مرحلة بعد تصديقها على البروتوكول.

24 للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن هذا المشروع، أنظر الموقع: http://www.escr-net.org/workinggroups/workinggroups_show.htm?doc_id=465879

5. الدعوة إلى تعزيز الإنصاف على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني

يمكن أن يتم تحقيق الإنصاف على المستوى الوطني في أية مرحلة- وحتى قبل التصديق على البروتوكول الاختياري. بيد أنه عندما تكون دولة ما قد صدقت على البروتوكول، فإنه يكون لديها حافز أقوى لضمان أن تكون الحلول الوطنية كافية للحؤول دون تعريض نفسها للمسؤولية على المستوى الدولي.

ويمكنك القول إنه في الوقت الذي يوفر فيه البروتوكول الاختياري إنصافاً مهماً على المستوى الدولي من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العالمي، فإن البروتوكول يجب أن يكمله الإنصاف الفعال على المستوى الوطني، الذي غالباً ما يكون تحقيقه لضحايا الانتهاكات أكثر يسراً. وللقيام بذلك، يجب أن تقوم الحكومات بما يلي:

- ضمان الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب القانون الوطني وبأنها قابلة للتنفيذ أمام المحاكم الوطنية وأنه يتم تحقيق الإنصاف الفعال على هذه الانتهاكات.
- إزالة العقبات الإجرائية وغيرها من العقبات التي تعترض سبيل الوصول إلى العدالة من قبل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (ولاسيما تلك التي تُقصي الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر)، وتقديم المساعدة القانونية، وضمان وعي الجميع بحقوقهم.
- ضمان تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات القانونية بالقدرة والصلاحيات المتعلقة بالتحقيق في الانتهاكات ومراقبة أداء الحكومة بغية ضمان الالتزام بحقوق الإنسان.
- الالتزام بالقرارات القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان.²⁵

25 أخذت هذه التوصيات من كتيب حول حملة منظمة العفو الدولية: لتكن حقوق الإنسان في صميم القانون، لتكن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقعاً ملموساً، 2010، ومتوفر على الموقع التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/ACT35/002/2010/en>.



Photo: Claudio Papapietro



العدالة الآن! صدّقوا من أجل حماية جميع حقوق الإنسان

حملة التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنفاذه

معلومات بشأن "الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"

يضم "الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (ائتلاف المنظمات غير الحكومية) في صفوفه سوية مئات من الأفراد والمنظمات من مختلف أنحاء العالم يجمعها هدف مشترك هو تعزيز عملية التصديق على البروتوكول الاختياري وإنفاذه. وقد قاد ائتلاف المنظمات غير الحكومية جهود المجتمع المدني من أجل تبني البروتوكول الاختياري، ويركز الآن على التصديق على هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ.

ومن خلال حملة التصديق والتنفيذ للبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يسعى ائتلاف المنظمات غير الحكومية في إطار حملة التصديق المعنونة، العدالة الآن! صدّقوا من أجل حماية جميع حقوق الإنسان، إلى ما يلي:

1. ضمان دخول البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الفور حيز النفاذ من خلال عدد كبير ومتنوع إقليمياً من التصديقات/الانضمامات؛
2. ضمان التطبيق الفعال للبروتوكول الاختياري وتحقيق التقدم نحو تعزيزه عن طريق: الدعوة إلى تبني قواعد إجرائية فعالة للبروتوكول، والتشجيع على انتخاب أعضاء للجنة من ذوي الخبرة الراسخة في مضمار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعم مواءمة الأنظمة على المستوى الوطني مع أحكام البروتوكول الاختياري، والعمل مع اللجنة ومع السلطات على الصعيد الوطني من أجل بناء الوعي بالمعاهدة وضمن التنفيذ التصاعدي لها؛
3. توفير الدعم لها على المستوى القضائي لضمان وصول القضايا المناسبة إلى اللجنة بغرض إرساء سوابق إيجابية لعملها؛
4. ترقية الوعي بالبروتوكول الاختياري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز القدرات لدى المنظمات كي تستخدم هذه الأداة كوسيلة مهمة لتطوير العمل بشأن هذه الحقوق على الصعيد الوطني؛
5. توسعة شبكة المنظمات العاملة بشأن البروتوكول الاختياري والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضايا المتعلقة بهذه الحقوق، وتعزيز هذا العمل والتوسع فيه؛
6. تيسير انخراط المنظمات على المستوى الوطني في عرض حالات استراتيجية أمام "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وفي تنفيذ القرارات وضمن وصول الشكاوى المناسبة إلى اللجنة.

وانضموا إلى ائتلاف المنظمات غير الحكومية وقدموا الدعم للمساءلة على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإذا ما كانت لديكم الرغبة في أن تكونوا جزءاً من ائتلاف المنظمات غير الحكومية وتتلقوا مزيداً من المعلومات عن الحملة، تفضلوا بملء استمارة العضوية المتوافرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.escr-net.org>، أو بالاتصال بنا على البريد الإلكتروني: op-coalition@escr-net.org

بادروا إلى الانخراط!

إن ملايين البشر في شتى أنحاء العالم يعانون من الانتهاكات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك انتهاك حقوقهم في أن يتمتعوا بالسكن والغذاء والماء والصرف الصحي والصحة والعمل والتعليم على نحو كاف. وللتصدي لهذه الانتهاكات، أنشأت الأمم المتحدة آلية دولية جديدة، هي: البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي سيمكّن ضحايا الانتهاكات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ممن لا يستطيعون التماس الانتصاف داخل بلدانهم، من نشدان العدالة على المستوى الدولي.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.escr-net.org

ملف أدوات للتحرك:

الكتيب الأول: جدد معلوماتك بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الكتيب الثاني: لمحة عامة: البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الكتيب الثالث: لماذا ينبغي على الدول أن تصدّق على البروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

الكتيب الرابع: أدوات من أجل كسب تأييد بلدكم والدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه

الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

c/o ESCR-Net

211 East 43rd Street, Suite 906

New York, NY 10017

United States

Tel +1 212 681 1236

Fax +1 212 681 1241

Email op-coalition@escr-net.org